رسائل لأهل بلدي

دكتور علي السلمي

الرسالة الثانية

التمسك بقيم الوطنية وتأكيد قيم المواطنة

2025

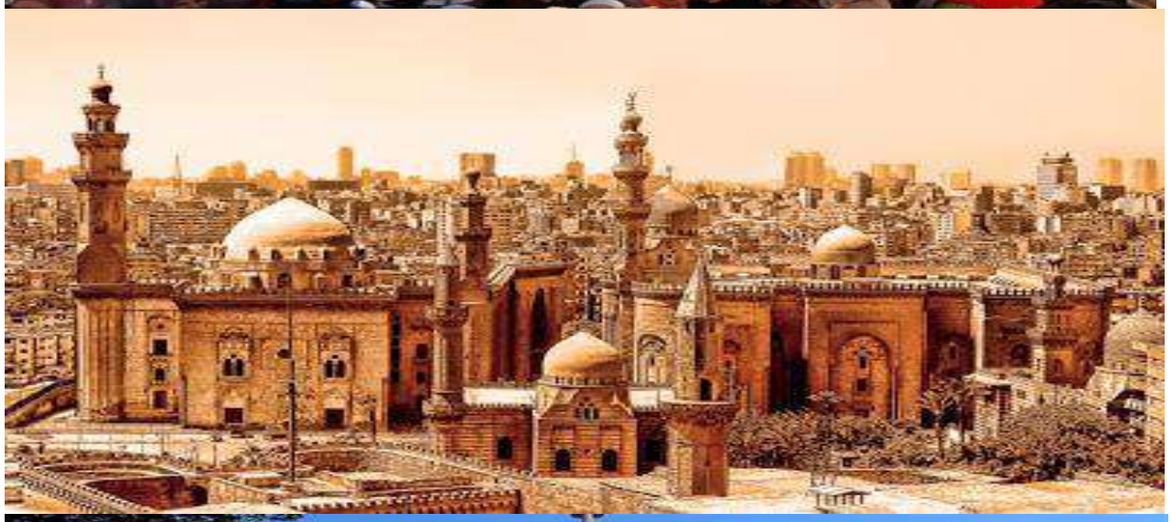

https://youtu.be/ZlvMqMmN7XM?si=u7MA-L9g4kJqqF3x

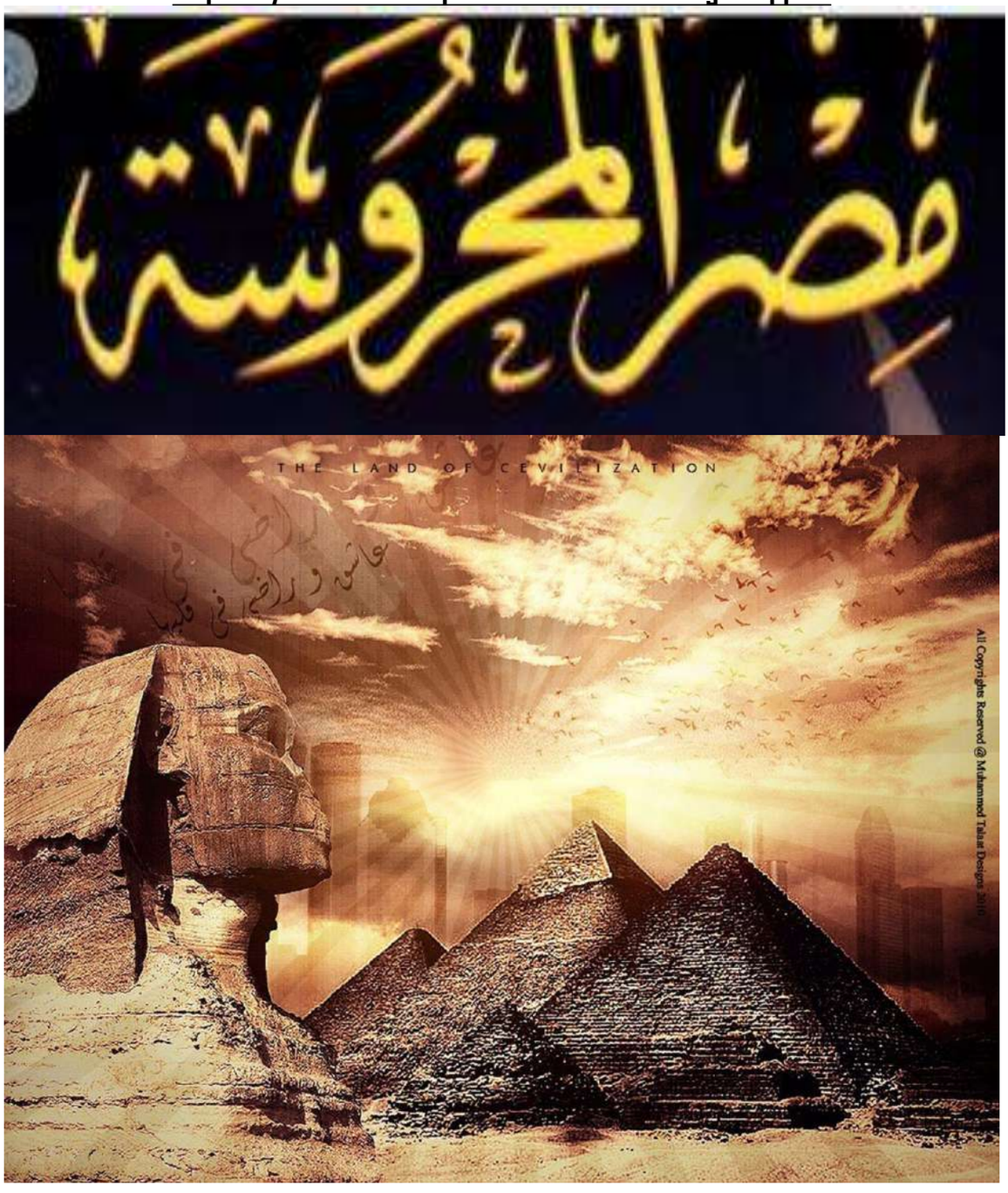

1. التمسك بالقيم الوطنية وتأكيد وتعميق المواطنة[1]

تميزت مصر دائماً بمنظومة كاملة من القيم الوطنية كانت سنداً لها في كفاحها المتصل من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ضد المستعمرين الأجانب والسعي إلى الخلاص من استبداد الحكام الطغاة من أبنائها، وذلك عبر سنوات تاريخها الحديث.

كان المصريون في تماسكهم ووحدتهم، مسلمين ومسيحيين، مثالاً للترابط الوطني والإيثار والتضحية من أجل تحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي أيا كانت جنسيته، عثمانياً أو فرنسياً، أو بريطانياً.

جاهد المصريون كلهم رجالاً ونساء شيوخاً وشباب، فقراء وأغنياء، عمالاً وفلاحين وطلبة، ووقفوا صفاً واحداً مدافعين عن وطنهم، مدفوعين بإيمانهم أنهم على الحق، وأنهم بعون الله منتصرون!

وتجلى معدن المصريين في أوضح صورة لما تعرض الوطن للمحن والهزائم، فكان المصريون على قلب رجل واحد في الزود عن وطنهم مستعيدين تاريخهم الطويل عبر آلاف السنين، ومدافعين عن حضارتهم ومستقبلهم، متمسكين بدينهم. مسلمين ومسيحيين وحتى اليهود منهم. رافعين رايات الجهاد حتى يكتب لهم النصر أو الشهادة!

كان ذلك دأب المصريين في نضالهم ضد الفرنسيين حتى تمكنوا من هزيمتهم وغادر نابليون أرض الكنانة مهزوماً. كما كان ذلك شأنهم في مقاومة الاحتلال البريطاني على مدى أكثر من ثمانين عاماً حتى قيض الله لمصر الخلاص منهم دون أن يتمكنوا من تغيير طبيعة المصريين أو ترك بصمات الاحتلال على صفحة الوطن.

وشهد الوطن بزوغ زعامة وطنية خالدة تمثلت في الزعيم مصطفى كامل ورفيق دربه وخليفته في قيادة "الحزب الوطني" الزعيم محمد فريد، وقد كانا في طليعة الشعب المصري الذي كان ينادي بالاستقلال وجلاء المستعمر البريطاني.

كان المصريون متمسكين بقيمهم الوطنية خلال ثورة 1919، ونجحوا في تحويل الثورة إلى تيار متدفق من الوطنية والفداء، والتفوا حول زعيم ثورتهم، سعد زغلول زعيم الوفد، واستمروا متماسكين متحدين حتى تم جلاء المستعمر البريطاني في 1956 بعد قيام ثورة 1952.

---

[1] نقلاً عن. علي السلمي، إعادة بناء الوطن، القاهرة، سما للنشر والتوزيع، 2015.

دكتور عماد أبو غازي – حكاية ثورة 1919 – موقع الدكتور علي السلمي

مائة عام علي ثورة 1919 – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/RNZ2TWyRnxw

وطوال سنوات الكفاح الوطني

من أجل الحرية والاستقلال، عبَر المصريون عن التمسك بثوابت وقيم أخلاقية وطنية رفيعة لم تقل منها المشكلات ولا الصعاب التي تعرضوا لها سواء من المحتل الأجنبي أو من الحكام المصريين الذي ساندوا المحتلين على شعبهم وكانوا سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب، يأتمرون بأوامر المستعمر وينفذون أجنداته بغية القضاء على الروح المصرية المتطلعة إلى الحرية والاستقلال.

وهكذا عانى المصريون ، على يد نفر من حكامهم، من تزوير الانتخابات، واصطناع الحكومات التابعة للقصر الملكي والمؤتمرة بأمر المندوب السامي البريطاني. واستبدلوا بدستور الشعب الذي صدر في سنة 1923 دستور 1930 الذي رفضه الشعب وأسقطه بعد سنوات قليلة، وفتحت المعتقلات والسجون أبوابها للشباب المؤمن بقضية الوطن ولزعماء الأحزاب الوطنية المعارضة لحكومات القصر والمطالبة ب "الجلاء التام أو الموت الزؤام".

كانت تلك القيم مترابطة في منظومة فكرية تمكنت من عقول المصريين واستقرت في وجدانهم وأثرت في سلوكهم الباطن والظاهر، وكانت لهم بمثابة "عقيدة وطنية" تحكم تصرفاتهم الفردية والجماعية، وتتم وفقاً لها اختياراتهم، واشترك في الإيمان بتلك العقيدة الوطنية المصريون جميعاً. حكاماً ومواطنين وطنيين شرفاء.. ، وكانت مظاهر التمسك بها لدى مجموعة الحكام والزعماء السياسيين من الشرفاء أنهم أخلصوا للوطن وجاهدوا في سبيل تحقيق أهدافه وسجنوا وتم نفي أعداد منهم، بل واغتيل بعضهم، ولكنهم أبدا لم يفرطوا في عقيدتهم الوطنية ولم ينقلبوا على شعبهم مؤثرين السلامة أو متطلعين إلى المزايا التي حصل عليها من فرطوا في عقيدة وثوابت الوطن لقاء مناصب زائلة أو ثروات أو نفوذ وسلطان لدى الحكام، وكلها زالت بفضل صمود الشعب وتمسكه بحقه في الحياة والحرية والديموقراطية!

https://youtu.be/WwpLnvtNbqs

https://youtu.be/wFolsmigtiM

2. الانفلات القيمي أيام حكم الاستبداد وغياب الديمقراطية[2]

كان الغيير أملاً للمصريين عاشوا سنوات طويلة يجاهدون من أجل تحقيقه. تحمل المصريون الكثير من الظلم والاستبداد، تحملوا الدكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن، شهد المصريون وطنهم يخضع لحكم طاغية أخير من بعد طغاة سبقوه من 1952، كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان وليبقى الحكم في آل مبارك إلى ما شاء الله.

لقد كانت نتيجة حكم الطغاة هي تلك الحياة الصعبة التي عاشها الوطن وما عاناه من مشكلات تصاعدت وتيرتها وهددت أمنه واستقراره. فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبية المواطنين، وانتشرت البطالة وتردت الخدمات الأساسية وتواصل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضاقت السبل بالمواطنين الذين حرموا من الحصول على نصيب عادل من ثروة الوطن.

كما فشل نظام مبارك - الذي أسقطه الشعب - في تحقيق تنمية حقيقية وتغافل عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقمت الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات في الأراضي والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسع في الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية.

وفي ذات الوقت شهد الوطن تراجع مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة، واستمرار وتصاعد حالات الاحتقان المجتمعي والطائفي التي هددت بانهيار وحدة النسيج الوطني وشكلت خطورة على مستقبل الوطن.

إن الواقع المصري الأليم الذي تسبب فيه ، النظم الشمولية وآخرها نظام مبارك، يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويتخذ الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المنهاوية وتحت خطوط كهرباء الضغط العالي متعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم ، بينما تراوح خطط واستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها ، ولا يكاد يشعر المصريون بأي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف

---

[2] هذا الجزء نقلاً عن كتاب للمؤلف بعنوان "التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية"، القاهرة، كتاب المصري اليوم، 2012.

الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تاريخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة .

https://youtu.be/HMegtOrLE28

لذا كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 فرصة لانطلاق الرغبات المكبوتة لدى المصريين، وقد ظنوا أنه قد آن الأوان لحل كل مشاكلهم التي تراكمت على مدى السنوات الفائتة قبل الثورة، فانطلقوا في ميادين ومدن المحروسة جميعها ينادون بمطالبهم التي طال عليها الزمن بلا مجيب، " عيش، حرية، كرامة إنسانية" . وكانت صدمة المصريين أن الثورة قد أفرغت من مضمونها ، وركب موجتها جماعة الإخوان الإرهابية [المسلمين سابقاً] بعد أن انسحب الثوار الحقيقيين وتركوا الساحة لكل من طمع في السلطة بقوله إنه من "الثوار" !

ومنذ سنوات، أُفتقد الأمن، وغابت القيم الوطنية الرفيعة ، ونسي المصريون أو تناسوا الأيام الثمانية عشر المجيدة من 25 يناير إلى 11 فبراير يوم أُعلن تخلي الرئيس الأسبق مبارك عن منصبه، إذ توارى المصريون الشرفاء وتركوا ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة لفئة لا تمت للثورة بأي صلة، وعاث أعضاء الجماعة الإرهابية في مصر الفساد، وانطلقت مسيرات العنف واعتصامات المطالب الفئوية في الميادين وأمام مقر مجلس الوزراء ومقر التليفزيون المصري، وحدثت جرائم موقعة الجمل ومحمد محمود 1و2 ومحاولات اقتحام وزارة الدفاع، ومحاصرة مقر المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامي وغيرها كثير . وفقدت ثورة 25 يناير طابعها السلمي المشرق وانتابت بعض المصريين نوبات من الغضب والنقمة على الثورة لما أصابهم من أضرار نسبت إليها عن عمد ليتم إجهاضها لمصلحة أصحاب الأغراض الخبيثة والموالين لأجهزة الاستخبارات الأجنبية.

ومن أسف، أن شعار "الشعب والجيش إيد واحدة" الذي كان تعبيراً عن الوحدة الوطنية وتقدير الشعب لموقف القوات المسلحة التي انحازت إليه ضد استبداد مبارك ونظامه ومحاولة توريث الحكم لابنه، قد استبدل به شعار مدسوس على الجماهير النقية أن "يسقط يسقط حكم العسكر"!!!

وكانت السنة الكيسة التي تولى محمد مرسي رئاسة الدولة خلالها، عاملاً رئيساً في انتشار الفوضى والاعتصامات الممنهجة والمدبرة من جانب عناصر الجماعة الإرهابية وأنصارها والذين شايعوها، وكانت بمثابة الضربة القاضية على ما تبقي للمواطنين الشرفاء من القيم والثوابت الوطنية، حتى قيض الله لمصر وشعبها الأصيل النهوض مرة أخرى يوم 30 يونيو 2013، وللمرة الثانية تنحاز القوات المسلحة للثورة الجديدة، ويتم عزل مرسي وإلغاء حكم جماعته!

كتابي عن الفترة التي تلت ثورة 25 يناير 2011

كي لا ننسى

دكتور علي السلمي-كي لا ننسى - موقع الدكتور علي السلمي

3. منظومة القيم الوطنية التي يفتقدها المصريون

تشمل مجموعة القيم الوطنية مفاهيم وتعبيرات تعبر عن قيمة الوطن بالنسبة للإنسان المصري الذي اعتاد أن يغني لحب مصر كما كان محمد عبد الوهاب يغني ب "حب الوطن فرض علي، أفديه بروحي وعيني"،

https://youtu.be/W64332wd62s

أو كان سيد درويش يشعل حماس المصريين بنشيد "قوم يا مصري مصر دايماً بتنادي ك . . ".

https://youtu.be/W4xd1CqlB38?si=WyRy_3GSfgbhw8Ez

كانت قيم الوطنية والفخر بالانتماء لمصر هي الغالبة في الثقافة المصرية، وحتى في الفولكلور الشعبي كانت عبارة " باموت في مصر" شائعة على الألسنة عندما كان يريد المصري التعبير عن شدة انتمائه لوطنه وتفضيله الموت في سبيله!

وضمت منظومة القيم الوطنية المفتقدة الآن، قيم المواطنة وأن الجميع في مصر لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وقيمة تقدير الزعماء الوطنيين أمثال مصطفي كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفي النحاس. وكان المصريون يعتزون بأنهم "مصريين" كلما تواجدوا في بلاد أخرى ويتفاخرون بأمجاد مصر منذ عهود الفراعنة العظام ويشيرون بكل الفخر إلى ما حبا الله به مصر من النيل والأرض الطيبة والموقع الفريد الذي أشاد به د. جمال حمدان ووصفه بالعبقرية "عبقرية المكان" في كتابه الخالد "شخصية مصر . . دراسة في عبقرية المكان"!

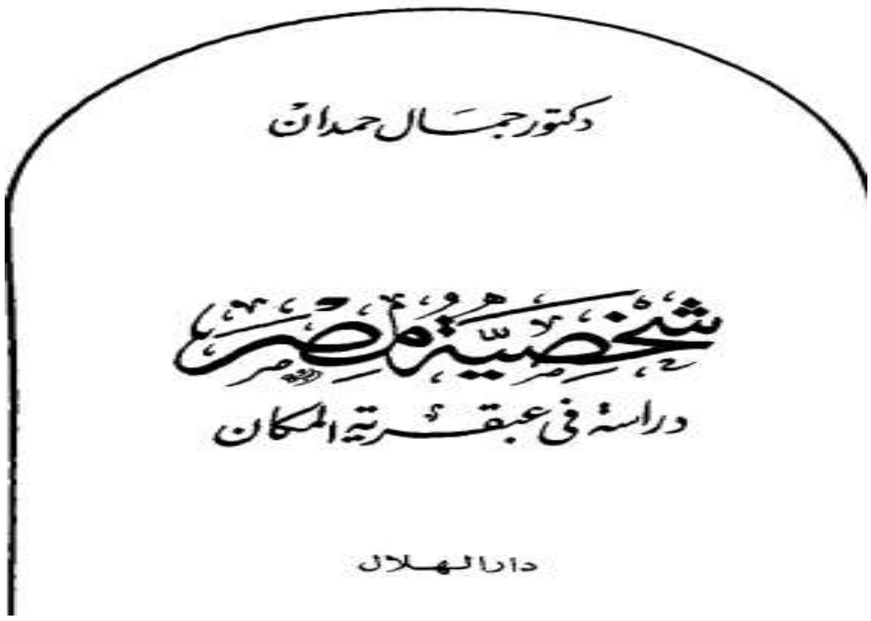

Noor-Book.com شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان كامل pdf.(1)

4. ومن القيم الوطنية التي كانت موضع احترام من المصريين "قيمة التواد والتراحم بين المصريين"،

فكان المصريون على قلب رجل واحد إذا ألم بأحدهم أو ببعضهم بعض الملمات أو الأحداث غير السارة، وتجدهم إذا أصاب الوطن مكروه يصطفون اصطفافاً للذود عنه، وما هبة المصريين ببعيدة أيام هزيمة 1967 إذ أنهم رفضوا الهزيمة وأن يتخلى عبد الناصر عن الحكم وواصلوا معه مسيرة الاستعداد لتحويل هزيمة جيشهم إلى صمود وحرب استنزاف للعدو الصهيوني حتى انتصرت مصر في أكتوبر 1973 !

وكانت الروح المصرية قادرة على تحويل الشعور بالظلم وغياب العدالة إلى قوة تقهر العدو أو الحاكم الظالم.

ولكن ما حدث إثر انتكاس ثورة 25 يناير كان انقلاباً من المصريين على أنفسهم، وتغيرت أنماط سلوك الفرد والمجموع إلى أنماط سلبية وسادت روح الهزامية بين أغلب المصريين برغم أنهم حققوا معجزة في ثمانية عشر يوما ونجحوا في إسقاط حاكم استبد بحكم مصر ثلاثين عاماً .

لذا فإن علينا واجب استنهاض الإنسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطناً وشريكاً في تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسئولاً عن مصيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين. أيها المصريون . . . تأملوا قول سيد درويش في نشيده الخالد

"ليه يا مصري كل أحوالك عجب . . . تشكي فقرك وانت ماشي فوق دهب" !

https://youtu.be/BCeR8_rShrU

إن نجاة الوطن تتوقف على صحوة شعبية للمصريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السياسية الوطنية. إن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يستعيد المصريون قيمهم الوطنية وأخلاقياتهم الثابتة ويعودوا لمواصلة الكفاح لإعادة بناء الوطن!

5. مفهوم المواطنة في الإسلام

إن المواطنة بمفهومها الاصطلاحي تشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن، وينتمي من ينتمي لهذا الوطن بحقوق معينة، وعليه القيام بمجموعة من الواجبات التي تناط إلى المواطن كالقيام بالدفاع عن الوطن. وبالنظر إلى النصوص الشرعية؛ فقد أرسى الإسلام مفهوم المواطنة بشكل واضح وجلي، ويظهر ذلك من خلال وثيقة المدينة التي أبرمها النبي -صلى الله عليه وسلم- عندما جاء للمدينة، وبدأ بتنظيم علاقة المسلمين مع غيرهم، فهي أول دستور في الإسلام، وقد بينت الوثيقة الحقوق والواجبات لكل فرد، ونظمت العلاقة بين سكان المدينة من المسلمين وغيرهم من اليهود، بما تحقق العدل والمساواة. وبذلك يتبين أن الإسلام يؤيد مبدأ المواطنة وما يترتب عليه من حقوق وواجبات، وهو تحقق مصلحة الفرد والمجتمع، بما لا يترتب عليه مفاسد

مقومات المواطنة الصالحة في الإسلام

تختلف مقومات المواطنة الصالحة عند كل أمة؛ باختلاف أساليب التربية التي تستمدها كل أمة من موروثها الديني والثقافي، وإن أردنا التعرف إلى مقومات المواطنة الصالحة في الإسلام، فإنها ترتكز على ثلاثة دعائم رئيسية، وهي:

التمسك بالعقيدة الإسلامية المستمدة من الوحي الإلهي، والمحافظة على التشريع الإسلامي.

التمسك بمحاسن الأخلاق التي يدعو لها الإسلام في التعامل مع النفس ومع الغير.

الابتعاد عن مساوئ الأخلاق، ودفع الضرر الواقع على الغير.

الحقوق والواجبات في التشريع الإسلامي

إن الحق الأساسي الذي جاء به الإسلام في تشريعاته؛ حق الكرامة للمواطن في الدولة الإسلامية، والذي لم يفرق بين المرأة أو الرجل، ولا بين الناس بحسب أعراقهم وأديانهم، بل حفظ حق الكرامة للجميع بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون، وهذا الحق مبني على عقيدة ثابتة تجعل كرامة الإنسان جزءًا من الإيمان نفسه، كما جاء الإسلام بموجوعة من الحقوق والواجبات، يمكن أن نجملها في ما يأتي:

1. جاء الإسلام بحق حفظ كرامة المرء، وأوجب على كل فرد التحلي بهذا الأدب، فعلى الإنسان أن يكرم أخاه الإنسان، فيحرم عليه أن يظلمه أو يعتدي على حقه.
2. جاء الإسلام بحق المساواة فمنع التفرقة بين الناس بناء على العرق أو السلالة، وحرم ما يعرف بالعنصرية، والتي قد تقضي بإهدار حق أحد وظلمه بناء على عرقه أو جنسه أو لونه، ويعالج الإسلام العنصرية بإخبار الناس أنهم خلقوا جميعًا من أب وأم واحدة.
3. أكد الإسلام على حقوق المرأة، وأهمية رفع الظلم الذي كان واقعًا عليها قبل مجيء الإسلام، فأكد كرامتها واعترف بحقوقها كاملة.
4. الإسلام أول من حفظ حقوق الأقليات إذا أكد على حق الحرية والتملك للجميع، في الوقت الذي كان المجتمع فيه مقسمًا إلى عبيد وأحرار، بل وأعطى كل فرد حرية اختيار دينه ولو كان من ضمن الأقليات الدينية.
5. أعطى الإنسان حرية التعبير، وأبرز مبدأ الحوار بين الحضارات من خلال الدعوة الإسلامية.
6. رفض الإسلام الإرهاب، ورفض الضرر للفرد أو المجتمع، كما ضمن جميع الحقوق الاقتصادية للعمال الذين كانوا مهمشين قبل الإسلام.
7. ومن أهم الواجبات التي فرضها الإسلام أهمية دفاع كل مواطن عن الأرض التي ينتمي إليها، وإن كان من ضمن الأقليات فيها، فكما ضمن لهم الإسلام حق الدفاع عنه، أوجب عليهم الدفاع عن الدولة التي ينتمون إليها بموجب هذا الحق.

6. تأكيد وتعميق قيم المواطنة

رُوعت الجماهير المصرية من مسيحيين ومسلمين بالحادث الإرهابي الإجرامي الذي وقع بكنيسة القديسين بالإسكندرية في الدقائق الأولى من صباح أول أيام العام الجديد. يناير 2010 الذي أودى بحياة عشرين مصرياً وأصاب ما يقرب من مائة مواطن، وتجددت حالة من القلق الشديد مما مثله ذلك الحادث وتداعياته من خطر جسيم على وحدة الأمة ونماسك الشعب المصري، وهو ما يهدد استقرار الوطن ومستقبله.

ولقد تعددت محاولات مناقشة الأبعاد الكاملة لذلك العمل الإرهابي وخلفياته، والتعمق في بحث أسبابه والعوامل التي هيأت الظروف لإمكان حدوثه ، وذلك الحادث مثل حلقة في سلسلة من الأحداث الدامية التي شهدها الوطن خلال السنوات الممتدة منذ 1972 وحتى اليوم في مارس 2025، فقد انعقدت إرادة المصريين على ضرورة توضيح حقيقة العوامل الكامنة وراء تفجر حالات الاحتقان الطائفي والإثنى -سيناء والنوبة - وبيان الوسائل اللازم الأخذ بها للقضاء على ذلك الاحتقان ومنع تجدده، وكذا لتحميل الدولة والأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني جميعاً مسئولياتهم في مواجهة تلك المخاطر، كذلك العمل على استمرار حشد كافة القوى الشعبية والوطنية لحماية الحقوق المدنية وترسيخ قيم وممارسات المواطنة الحقة وتأكيد نماسك الشعب وحرصه على وحدته الوطنية.

وانطلاقاً من ذلك، تحدد الرأي العام الوطني في المواقف التالية:

1. رفض كل محاولات التهوين من حجم الكارثة وجسامة الآثار السلبية للعدوان على كنيسة القديسين بالإسكندرية وغيرها من أحداث إرهابية ضد كنائس متعددة في مختلف محافظات مصر وتصاعدت تلك الأحداث الإرهابية الإجرامية منذ 2010 وحتى اليوم.
2. رفض الاتجاه لاختزال تلك الأحداث الإرهابية في مجرد كونها حالات من الاحتقان الطائفي كما كان الحال في أحداث الخانكة عام 1972 والكشح عام 1993 وأبو قانا عام 2008 ونجع حمادي ليلة عيد الميلاد في 2010 وأحداث العمرانية في نوفمبر 2010.
3. رفض محاولات تنصل الحكومة وأجهزتها الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية من المسؤولية عن تلك الجرائم بمحاولة نسبتها إلى "أصابع خارجية" أو "أهل الشر" التي تدبرها وتحرض على تنفيذها لضرب استقرار مصر وتهديد أمنها وهو الأمر غير المستبعد بطبيعة الحال وكأن أوضاع مصر الداخلية وسياسات الحكم والكوارث الاقتصادية التي يتسبب فيها أهل الحكم ورجال أعمالهم، وغياب العدالة الاجتماعية والعدل، لا تكفي لشيوع حالات الغضب الشعبي والرفض الوطني للقائمين على

أمور الوطن والتي تُهيئ البيئة المثالية لانتشار الإرهاب من مصادر محلية ودون حاجة إلى محرضين من الخارج!

4. أن تلك الأحداث الإرهابية كلها هي نتائج طبيعية لسياسات وممارسات الدولة على مدى سنوات طويلة التي تغافلت، وماتزال، عن أسباب تضرر مسيحيي مصر وتهاونت، وما تزال، في تفعيل نصوص الدستور التي تحتم المواطنة والمساواة بين المصريين جميعاً وعدم جواز التمييز بينهم سواء على أساس العقيدة أو الأصل أو لأي سبب آخر، والتي تؤكد الحريات الأساسية للمواطنين وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية من دون تمييز بينهم، فضلا على توفير التمثيل الديموقراطي عبر انتخابات حرة وسليمة.

5. رفض انفراد جهات الأمن بالتعامل مع تلك الحوادث حيث أن أسبابها وعوامل تطورها وزيادة خطورتها لا تعود فقط إلى أسباب تتعلق بالنواحي الأمنية، الأمر الذي تحتم وضع كل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع أمام مسئولياتها للعمل على كافة الأصعدة بما يؤدي إلى إزالة أسباب ذلك الإرهاب التي نجملها فيما يلي:

5.1. أن حالات الاحتقان الطائفي بين بعض المتشددين من المصريين المسلمين والمسيحيين أو بين أجهزة الدولة ومواطني سيناء والنوبة هي انعكاس لحالة عامة من الاحتقان الوطني ترتبط ارتباطاً عضوياً مع افتقاد الديمقراطية والتضييق على المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية بوفر التمثيل الصحيح لهم، وتقييد حرية الأحزاب والقوى السياسية الوطنية في أداء واجباتها وممارسة أنشطتها من دون تضييق.

5.2. زيادة حدة الاحتقان الوطني، وبالتبعية حالات الخلاف بين المصريين المسلمين والمسيحيين، نتيجة الضوائق الاقتصادية التي يعاني منها أغلب المواطنين وشيوع البطالة وحرمانهم من فرص متكافئة للمشاركة في عوائد التنمية وامتلاك نصيبهم العادل في ثروة الوطن، وافتقادهم إلى الخدمات الأساسية التي انسحبت الدولة من مسئولياتها عنها، وانتشار الفقر واضطرار ملايين المصريين مسلمين ومسيحيين لسكنى العشوائيات التي تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الإنسانية الكريمة.

5.3. أن العمل من أجل إعادة الترابط والتلاحم الشعبي بين المصريين جميعاً بكافة الدينية والاثنية على ممارسة حقوق المواطنة والديمقراطية يتطلب سرعة تنفيذ إلزام الدولة بإصدار قانون "حماية المواطنة" والذي يجرم أي ممارسات من أفراد أو جماعات أو هيئات رسمية وشعبية تخل

بقيم المواطنة القائمة على المساواة التامة بين المصريين في الحقوق والواجبات، ولينضمن كافة القواعد الخاصة بعدم التمييز بين المصريين في شغل الوظائف العامة وفي ممارسة كافة حقوقهم السياسية وحرياتهم المدنية بسبب العقيدة أو الأصل أو النوع أو الأعراق أو أي سبب آخر للتمييز، ويؤكد ضرورة التزام الدولة بكفالة تكافؤ الفرص بين المصريين جميعاً، كل ذلك تنفيذاً للدستور، وفرض عقوبات رادعة على من يمارسون التمييز بين المصريين.

5.4. إصدار قانون "ضبط الأداء الإعلامي" ليحدد قواعد وضوابط الأداء المهني متضمنه تجريم وصف المصريين بأوصاف عنصرية في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمشاهدة، الحكومية والخاصة والمستقلة، ويفرض عقوبات رادعة على المخالفين لتلك القواعد والضوابط.

وفي هذا السياق نشرت الوقائع المصرية[3] في عددها الصادر يوم 20 ديسمبر 2017، قرارًا لمجلس إدارة اللجنة التأسيسية لنقابة الإعلاميين، باعتماد جميع بنود ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني للأداء الإعلامي الذي أعدته اللجنة المكلفة من اللجنة التأسيسية للنقابة والتي تضم نخبة من كبار أساتذة وخبراء الإعلام والإعلاميين.

وقد تضمن القرار على محاور ميثاق الشرف الإعلامي هي:

- المبادئ العامـــة
- الواجبـــــات
- الحقـــــوق
- مدونة السلوك الإعلامي

ووفقًا للقرار، يلتزم كل الإعلاميين بالإعلام المسموع والمرئي والإلكتروني بنصوص ومواد ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني للأداء الإعلامي من تاريخ نشره بالوقائع المصرية، وتشتمل مدونة السلوك المهني للأداء الإعلامي على:

- احترام الدستور المصري والالتزام به خاصة ما جاء في ديباجته فيما يتعلق بنضال الشعب وإرادته في ثورتي 25 يناير و30 يونيو كطريق اختاره للمستقبل.
- ترتيب وصياغة أولوية المادة المنشورة والمعروضة والمذاعة بشكل يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع ويبتعد عن الإثارة المنبوذة والشجار الأجوف.

[3] http://www.almasryalyoum.com/news/details/1234796

- الالتزام بالحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع أو إطلاق الأخبار المفبركة أو المصطنعة أو المضللة.
- الاعتماد على مصادر معلنة وواضحة ومسؤولة ومتخصصة كلما أمكن وتجنب تداول الشائعات والأخبار المجهلة.
- عدم خلط الخبر بالرأي أو تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة لجمهور بما لا يدع مساحة للالتباس بين المعلومة والرأي الشخصي.
- كفالة حق الرد والتصحيح بما يتناسب مع مساحة المادة الإعلامية ومكان نشرها أو بثها.
- الالتزام بعرض وجهات النظر بما تحقق التوازن في طرح المادة الصحفية والإعلامية.
- الامتناع عن نشر وتقديم أخبار الدعاوى القضائية والجرائم بصورة تؤدي إلى تبريرها أو تحبيذها وتجنب التأثير على الرأي العام والأطراف المعنية لصالح أو ضد المتهمين أو الشهود أو القضاة.
- الالتزام بعدم الدخول في ملاسنات أو مشاحنات إعلامية وبعدم استخدام مساحات النشر أو أوقات العرض في طرح خلافات شخصية أو معارك ومصالح خاصة.
- الامتناع عن إثارة الكراهية والتمييز والتحريض بكل أنواعه بين أطياف الشعب وفئاته.
- الامتناع عن كل ما من شأنه إشاعة الأفكار التي تروج الدجل والشعوذة والخرافات وتغييب العقل.
- الامتناع عن الممارسات التي تجرمها القانون وترفضها مواثيق الشرف وعلى رأسها السب والقذف وانتهاك خصوصية الأفراد وحرماتهم تحت أي ظرف من الظروف.
- الالتزام بقيم المجتمع وأخلاقه وأعرافه في الحوار والخطاب الصحفي والإعلامي، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المسيئة أو التدني اللفظي أو الترخص في القول والفعل.
- التأكيد على القيم الروحية والأخلاقية التي ترسخها الأديان السماوية ويؤمن بها وتحترمها المجتمع المصري، وعدم الطعن في أشخاص أو جهات أو الحط من شأنهم بسبب انتماءاتهم الدينية، والنأي بالخطاب الديني عن أي أهداف سياسية أو تحقيق مصالح فئات بعينها أو إشاعة أفكار شاذة أو مغلوطة.
- الالتزام بما جاء في قانون حماية الطفل، وضمان عدم مشاركة الأطفال أو القص في أي محتوى صحفي أو إعلامي إلا بموافقة ولي الأمر.
- الالتزام بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والامتناع عن إظهارهم بأي صورة تسيئ إليهم.

- الامتناع عن عرض أو إذاعة مواد إعلامية أو فنية خاصة بالكبار فقط إلا في أوقات متأخرة، مع ضرورة الالتزام بالإشارة الواضحة إلى تصنيفها .
- الالتزام بالفصل بين الملكية والإدارة وبين الإدارة والتحرير بما يسمح باستقلالية العمل الصحفي والإعلامي وفقا للسياسات التحريرية المعلنة للمؤسسات.
- عدم الخلط بين الإعلام والمادة الإعلانية بكافة أشكالها داخل أي محتوى إعلامي وبحيث تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة تماما للجمهور.
- الامتناع عن قبول الهدايا أو الميزات من أي مصدر سواء كان شخصيات عامة أو حكومية أو خاصة.
- الامتناع عن الإساءة إلى الشعوب بما يضر بمصالح الشعب المصري.
- الالتزام بحقوق الملكية الفكرية ومنع القرصنة أو التشجيع عليها .

ولنا على ذلك القرار ملاحظة أنه لم يتضمن العقوبات التي تُوقع على المخالفين لما جاء من مبادئ وواجبات.

ويهمنا التذكير بواقعة بث أحمد موسى فيديو قيل إنه مسرب عن واقعة الحادث الإرهابي في الواحات الذي راح ضحيته عدد كبير من ضباط الشرطة في 20 أكتوبر 2017 وصدر من [4] حمدي الكنيسي نقيب الإعلاميين قرارًا بوقف أحمد موسى، خلال اجتماعًا طارئًا للنقابة، ولم يلتزم الإعلامي ولا صاحب القناة التي يعمل فيها بذلك القرار ولم يتمكن نقيب الإعلاميين من تنفيذ قرار نقابته!!!!!!!

5.5. تشكيل مجلس حكماء من الشخصيات المصرية المستقلة ذات القبول المجتمعي والمشهود لهم بالوطنية الخالصة والدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين. وتكون مهمة المجلس تنبيه الدولة وأهل الحكم إلى الأخطاء والممارسات التي تصدر عن سلطة الحكم بكافة مستوياتها وأجهزتها وما تمارسه من صمت وتغافل عن تصاعد شكاوى المواطنين وما يعانونه من مشكلات حياتية تسهم في تصعيد الاحتقان الوطني وتلهب المشاعر وتهيئ بيئة صالحة للاحتقان الطائفي. ويوجه مجلس الحكماء خطابه إلى الدولة وأهل الحكم منبهاً إلى المخاطر ومبيناً ما يجب عمله لنزع فتيل الأزمات الوطنية وفي مقدمتها الفتنة الطائفية والأخذ ببرنامج حقيقي للإصلاح الدستوري والسياسي وتمكين الديمقراطية ومواجهة الفساد والفاسدين.

[4] http://www.almasryalyoum.com/news/details/1234796

ويتوجه مجلس الحكماء بخطابه إلى أفراد الشعب ومنظمات المجتمع والأحزاب السياسية والقوى الوطنية لتوضيح أنماط السلوك العام السلبية والضارة بقضية المواطنة وتعمل على تصدع الوحدة الوطنية، ويوجه إلى الأخذ بكل ما يؤدي إلى تلاحم الشعب وإعادة التاغم والتواصل بين المواطنين والحفاظ على حقوقهم والقيام بواجباتهم والتمسك بسيادة القانون واحترام الآخر، والحرص على كل ما تحمي المواطنة ويدعم الوحدة الوطنية.

5.6. من جانب آخر، قيام تجمع الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بتشكيل "الهيئة الوطنية لحماية الحقوق المدنية والمواطنة والوحدة الوطنية" لتكون آلية شعبية دائمة لمراقبة كل مظاهر ومؤشرات ومصادر الاحتقان الطائفي وتحليل أسبابه وتوضيحها للرأي العام وتوجيه الأحزاب والقوى الوطنية لاتخاذ المواقف والأساليب المناهضة لأي خروج على مقتضيات الحفاظ على حقوق المواطنين واحترام قيم المواطنة والوحدة الوطنية.

تتولى "الهيئة الوطنية لحماية الحقوق المدنية والمواطنة والوحدة الوطنية" مراقبة الأداء الإعلامي وتقديم تقاريرها وتوصياتها في شكل بلاغات إلى النيابة العامة لاتخاذ إجراءات التحقيق والإحالة إلى القضاء في ضوء تقديرها لدقة البلاغات والأدلة المؤيدة لها التي تقدمها الهيئة.

5.7. ضرورة قيام وزارة الأوقاف ومؤسستي الأزهر والكنيسة لسرعة تطوير الخطاب الديني للمصريين المسلمين والمسيحيين للحض على المحبة وتنمية أواصر التآلف بين الجميع، ومنع غير المصرح لهم من أعضاء الوزارة والمؤسستين الدينيتين من الإدلاء بالتصريحات والظهور في البرامج بالفضائيات أو إصدار الفتاوى وإثارة النعرات الطائفية، وإخضاع المخالفين لعقوبات تفرضها نظم ولوائح كل من الوزارة والأزهر والكنيسة.

5.8. مطالبة وزارة التربية والتعليم بتنقية المناهج والمقررات والكتب التعليمية من كافة الإشارات والمواد ذات المضمون المشجع على الطائفية والتعصب الديني وكراهية الأديان الأخرى. ومطالبة وزير التربية والتعليم بتقديم تقرير إلى الأمة في غضون ثلاثة أشهر بما تم تحقيقه في هذا المجال.

5.9. مطالبة وزير الثقافة والقائمين على اتحاد الإذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستثمار المخولة بمتابعة أداء القنوات الفضائية الخاصة والمستقلة بضرورة العمل على تنقية المنتجات الثقافية من أفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية ومواد إذاعية وإعلانات تجارية من كل صنوف الابتذال والإساءة إلى الأديان أو الحض على الكراهية وتشجيع ونشر أنماط السلوك السلبية. ومطالبة

كافة تلك المؤسسات بالعمل على تطوير المنتج الثقافي ليعبر عن القيم الوطنية وثقافة المواطنة ويؤكد معاني الوحدة الوطنية في أطر فنية وأدبية راقية ترتفع بالذوق العام وتنمي في المصريين من كافة الأعمار مشاعر الود والمؤاخاة.

5.10. مطالبة مؤسسات العدالة بسرعة إنجاز القضايا خاصة ذات العلاقة بالاحتقان الطائفي والأثني.

5.11. إعادة النظر في كامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يعمق الإحساس بالعدالة والامان الاجتماعي.

https://youtu.be/0GnA-L-SJwA

https://youtu.be/ewm8RAD-xeY?si=apxlRwuqRDUZCMOU

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

أولاد حارتنا | نجيب محفوظ | مؤسسة هنداوي

7. مشروع مقترح لقانون حماية المواطنة وعدم التمييز[5]

قانون رقم لسنة . . . .

بشأن المواطنة وعدم التمييز

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه؛ وقد أصدرناه

مادة رقم 1

المواطنة أساس الدولة، والالتزام بها وحمايتها واجب كل مواطن، وعلى جميع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالمواطنة في تطبيق أحكام هذا القانون العضوية الكاملة والمتساوية لأبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن، فالجميع سواء بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري.

مادة رقم 2

يتساوى أبناء الوطن المتمتعين بالمواطنة في الحقوق والواجبات التي ترتكز على المساواة، الحرية، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية، وهم جميعاً أمام القانون سواء. ولجميع المواطنين من دون تمييز الحق في الحصول على كافة الضمانات والحصانات التي تكفلها القوانين لحماية الأشخاص وممتلكاتهم، كما يتحملون نفس المسؤوليات ويتعرضون لنفس العقوبات حال ارتكابهم نفس المخالفات المنصوص عليها في قوانين الدولة.

مادة رقم 3

تلتزم الدولة بجميع مؤسساتها باحترام حقوق المواطنة والمتمثلة في حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي

---

[5] مشروع مقترح مني شخصياً حيث لم يتم إصدار القانون الذي نص عليه الدستور في المادة مادة 53 المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي ، أو لأى سبب آخر . التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون .تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء علي كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

مادة رقم 4

تلتزم الدولة باحترام القانون وعدم التمييز بين المواطنين في ممارسة حقوقهم الأساسية التي نص عليها الدستور.

مادة رقم 5

تحظر على الدولة وهيئاتها وأجهزتها المركزية والمحلية وشركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص وكافة منظمات المجتمع المدني التمييز بين المواطنين في شغل الوظائف الشاغرة لها بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعي أو المستوى الاقتصادي أو أي معيار آخر للتمييز بينهم.

مادة رقم 6

يكون شغل الوظائف في كافة المنظمات الحكومية والخاصة والأهلية بناء على الكفاءة والقدرة وتناسب مهارات وقدرات المتقدمين لشغلها مع متطلبات الوظائف والمحددة في لوائح ونظم تلك الجهات.

ويكون التعيين أو الترقية في الوظائف العامة عن طريق الإعلان الذي تحدد الوظائف المطلوب شغلها والمواصفات المطلوبة فيمن يشغلها، وتتم إجراءات تلقي الطلبات وفحصها واختبار المتقدمين والمفاضلة بينهم وفق القوانين السارية، على أن تعلن نتائجها ويكون من حق جميع المتقدمين معرفة تلك النتائج وأساس اختيار من تم تعيينهم أو ترقيتهم حسب الأحوال.

مادة رقم 7

تلتزم الدولة بتمكين المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة في شئون الوطن من خلال تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغيير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم والتظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

مادة رقم 8

يلتزم المواطنون باحترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور، والالتزام بواجباتهم نحو الوطن والمجتمع بدفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية والخدمة العامة، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين.

مادة رقم 9

تلتزم الدولة بتيسير بناء أو تدعيم او ترميم المساجد والكنائس والأديرة والمعابد وذلك وفق احكام قانون البناء الساري ولائحته التنفيذية وبناء على طلب من الجهة الدينية المختصة.

مادة رقم 10

تكون الجهة الدينية المختصة المشار إليها في المادة السابقة على النحو التالي:

1. وزارة الاوقاف المصرية فيما يتعلق بالمساجد وما في حكمها .
2. بطريركية الأقباط الأرثوذكس او الكاثوليك او البروتستانت فيما يتعلق بالكنائس ودور العبادة الخاصة بكل ملة منها .
3. ادارة الحاخام اليهودي فيما يتعلق بدور العبادة اليهودية.

مادة رقم 11

تحظر على الجمعيات الأهلية المرخص لها القيام بأنشطة الدعوة الدينية على خلاف الترخيص الصادر لها والذي تحدد مجالات نشاطها .

مادة رقم 12

تنظم الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للمواطنين من الديانات المختلفة وفق عقيدة كل منهم، وتلتزم الدولة باحترام تلك الشرائع وإصدار قوانين الأحوال الشخصية المتفقة معها .

مادة رقم 13

أمور العقيدة شأن يخص الفرد نفسه، ولا تجوز التعرض لحرية المواطن في اختيار عقيدته أو تغييرها . ولا تجوز لوسائل الإعلام الخوض في تلك الأمور.

مادة رقم 14

تلغى خانة الديانة في بطاقات الرقم القومي وكافة الوثائق والمستندات الرسمية، ويعاقب بالحبس كل من أجبر مواطناً على التصريح بديانته.

مادة رقم 15

تحظر الترخيص بإصدار الصحف والمجلات أو إنشاء قنوات تليفزيونية فضائية أو محطات إذاعية تقوم على مرجعيات دينية. ويلغى ترخيص الوسائل الإعلامية التي تخالف حكم هذه المادة ويعاقب المسؤول عنها بالحبس وفق هذا القانون.

مادة رقم 16

تحظر على مجالس النقابات العامة والفرعية وسائر التنظيمات النقابية المهنية والعمالية ممارسة أي نشاط له صبغة دينية تخالف الأنشطة التي أنشئت من أجلها، ولا يجوز لها أن توجه مواردها لأغراض تتصل بأنشطة مناهضة للمواطنة والوحدة الوطنية.

ولكل عضو من أعضاء النقابة أن يطلب من محكمة القضاء الإداري وقف أي عمل أو إجراء يصدر بالمخالفة لحكم هذه المادة. وتتبع في ذلك القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة.

مادة رقم 17

تكون الوزارات والهيئات العامة والمجالس والأجهزة الحكومية والوحدات المحلية المختصة بالتربية والتعليم، والتعليم العالي، والثقافة، والإعلام المرئي والمسموع والمقروء مسئولة، كل في مجال اختصاصها، عن تنقية المناهج والمقررات التعليمية، والمواد والإصدارات الأدبية والثقافية والعروض الفنية، والمواد التي تبث عبر القنوات التليفزيونية ووسائل الإرسال الإذاعي، من كل ما يناهض المواطنة ويعرض الوحدة الوطنية للخطر، أو تحرض على الفتنة الطائفية ورفض الآخر وازدراء الأديان والتعريض بمعتنقيها أو إثارة النعرات الطائفية أو المساس بكرامة مواطنين بسبب عقيدتهم.

ويعاقب بالعزل أو الحبس كل من تهاون في تطبيق حكم هذه المادة من المسؤولين عن تلك الجهات.

مادة رقم 18

يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من أنشأ او نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تلجأ إلى العنف أو التهديد أو تتعمد إذاعة أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية وتقويض المواطنة كأساس للمجتمع وبما يعرض الوطن للخطر.

مادة رقم 19

يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من حرض بإحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة 171 عقوبات على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها أو بعقيدتها او الإساءة إلى رموزها الدينية أو اعتدى بأي شكل من الأشكال على دور العبادة الخاصة بها.

مادة رقم 20

لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

مادة رقم 21

ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفق قانون الإجراءات الجنائية.

وتجوز للنيابة العامة إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى محاكم أمن الدولة المختصة.

مادة رقم 22

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في..

https://youtu.be/A_A3eixEHv0?si=zT6EBUrRVxoS02f6

https://youtu.be/92D-Ivy5amw?si=Nm9MhsRFWPbys6fM

8. إنما الأمم الأخلاق ما بقيت . . . . . فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

https://youtu.be/vEyBRPydm3A

https://youtu.be/loUv_pse1Dk?si=yhy1fEHQ8eHtQltQ

https://youtu.be/hLvLJMnqhX8?si=rfBP5wQBQbmBMUYL

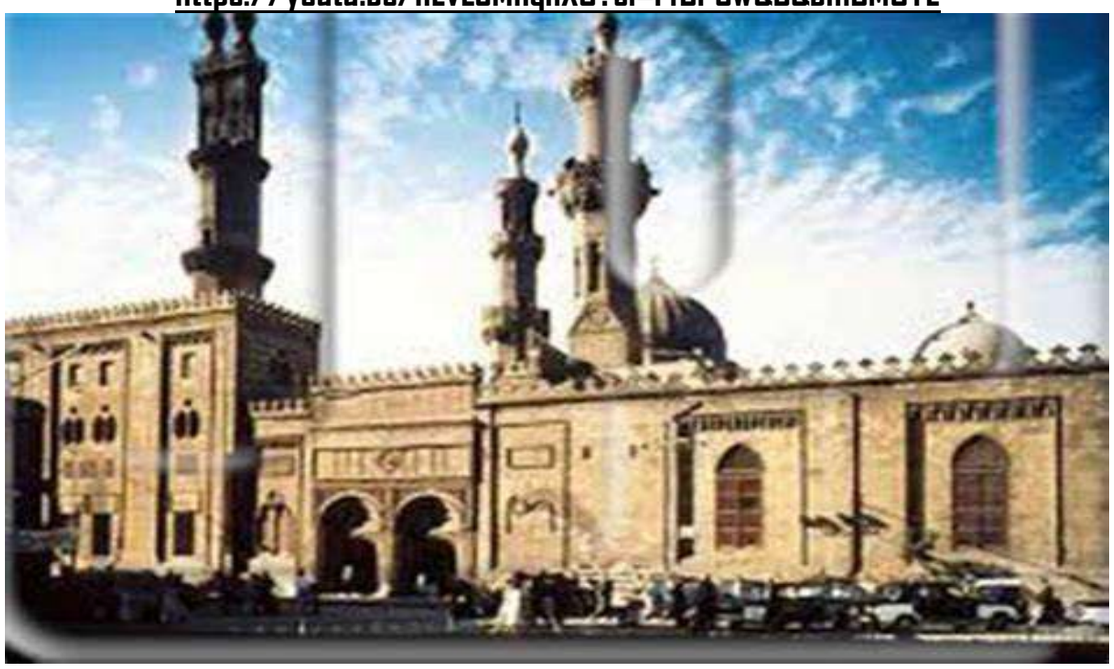

9. حلم المواطنة والوحدة الوطنية يصبح واقعا يعيشه المصريون[6]

[6] حلم المواطنة والوحدة الوطنية يصبح واقعا يعيشه المصريون

أبرز رموز ومؤسسات المجتمع المحلى تشيد بأداء مصر فى ملف المواطنة
السفيرة د/مشيرة خطاب
رئيسة المجلس القومى لحقوق الإنسان
"هناك تقدم كبير فى تمتع المسيحيين بحقوقهم وهناك إنجازات واضحة، وذلك فى مجال الحقوق المدنية والسياسية"
2022
القس استفانوس صبحى
عضو لجنة مسار العائلة المقدسة
"طورت الدولة مسار العائلة المقدسة وتهدف اللجنة الخاصة بذلك إلى تحويله لمسار عالمى يجذب السائحين من كل دول العالم، وكذلك تطوير المنطقة المحيطة واستفادتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً"
2023
القس ميخائيل أنطون
نائب رئيس لجنة تقنين أوضاع الكنائس
"نشكر السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى ورئيس الوزراء
المجلس القومى لحقوق الإنسان
"نثمن غالياً القرار التاريخى لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى بتعيين

تطبيقاً للقانون رقم 80 لسنة 2016 بشأن تنظيم بناء وترميم الكنائس فى إطار تفعيل المادة 235 من الدستور
التوزيع الجغرافى للكنائس والمبانى التى تم توفيق أوضاعها
القاهرة 163
بورسعيد 12
القليوبية 152
كفر الشيخ 10
الشرقية 161
الدقهلية 47
مطروح 15
شمال سيناء 6
جنوب سيناء 2
المنوفية 41
الغربية 44
الإسكندرية 240
الجيزة 245
السويس 35
الفيوم 48
البحيرة 169
الإسماعيلية 17
بنى سويف
البحر الأحمر 39
تقنين وتوفيق أوضاع الكنائس
تم تشكيل اللجنة الرئيسية لتقنين أوضاع الكنائس فى يناير 2017، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 6 وزراء، وممثلين عن الطائفة المعنية وجهات سيادية
25 قراراً تم إصدارها من قبل اللجنة المعنية، وذلك منذ مايو 2018 وحتى الآن
2900 كنيسة ومبنى تابع تم تقنين أوضاعها 1505 كنيسة 1395 مبنى تابع
إنشاء الكنائس الجديدة
69 كنيسة
43 كنيسة
المركز الإعلامى

مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة
العريش
الفرما
سخا
منية سمنود
سمنود
وادى النطرون
الزقازيق
تل بسطا
بلبيس
أديرة (البراموس - السريان - الأنبا بيشوى - أبو مقار)
مسطرد
عين شمس (عطرية)
بابليون (مصر القديمة)
المعادى
المشروع
يشمل الكنائس والأديرة وآبار المياه ومجموعة من الأيقونات القبطية الدالة على مرور العائلة المقدسة بتلك المواقع
3500 كم
يمتد عليهم المسار ذهاباً وعودة من سيناء حتى أسيوط، بإجمالى 25 نقطة فى 11 محافظة
البهنسا
بنى مزار
سمالوط
دير العذراء (جبل الطير)

في ظل إرادة سياسية حقيقية وممارسات فعلية وواقعية، عززت الدولة المصرية من المفهوم الشامل للمواطنة والوحدة الوطنية، وذلك من خلال:

1. ترسيخ قيم العدالة والمساواة والحوار البناء والتسامح والعيش المشترك ومواجهة التعصب والأفكار المتطرفة.
2. دعم التمكين السياسي للأقباط داخل المؤسسات المختلفة للدولة والمشاركة المجتمعية في العمل الأهلي والتنموي.
3. سن القوانين التي تتيح حرية ممارسة الشعائر الدينية وبناء دور العبادة.
4. الاهتمام بالمشروعات الدينية والتراثية والحضارية والثقافية كونها أيقونات تاريخية فريدة تعكس الهوية الوطنية للجمهورية الجديدة ومكانة مصر في مختلف الأديان السماوية، وهو ما جعل أرض الكنانة في طليعة الدول التي قدمت للعالم تجربة متميزة في التعايش بين النسيج الوطني، وتعظيم القيم الإنسانية ونشر ثقافة التعددية والتي لاقت إشادة واسعة من المجتمع الدولي والمحلي.
5. وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات بعنوان "حلم المواطنة والوحدة الوطنية يصبح واقعاً يعيشه المصريون بفضل دولة 30 يونيو."
6. رؤية المؤسسات الدولية ووسائل الإعلام الأجنبية لملف المواطنة في مصر:
7. ذكرت المونيتور عام 2022 أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أصدر قراراً بتعيين قاض مسيحي رئيساً للمحكمة الدستورية العليا لأول مرة في خطوة وصفت بالتاريخية.
8. أشارت مؤسسة Open Doors International عام 2023، إلى اهتمام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالحديث بشكل منتظم وإيجابي عن المسيحيين في مصر ومواصلة جهوده لخلق هوية مصرية واحدة تشمل المسلمين والمسيحيين، علماً بأن هذه المؤسسة الدولية التي نشأت عام 1955 معنية بالدفاع عن حقوق المسيحيين في جميع أنحاء العالم الذين يواجهون الاضطهاد والتمييز.
9. أشارت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية عام 2023، إلى مواصلة الحريات الدينية فى مصر التحسن، فضلًا عن استمرار الحكومة المصرية في تقديم مبادرات لتعزيز التسامح الديني، مشيدة بتحقيق وزارة التربية والتعليم تقدماً في مراجعة الكتب المدرسية لبعض الصفوف الدراسية لإزالة نصوص معينة تضر بحقوق الأقليات الدينية.
10. أكدت خدمة أبحاث الكونجرس الأمريكي عام 2023، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه منصبه وهو يدعو إلى مزيد من التعايش والوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين.

11. تناولت أسوشيتدبرس عام 2022 الحديث عن حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه منصبه على حضور قداس عيد الميلاد الأرثوذكسي، مشيرة إلى اتخاذه خطوات لتمكين المسيحيين، بما في ذلك تعيين أول سيدة مسيحية كمحافظ، فضلاً عن السماح ببناء الكنائس بعد عقود من التوقف.

12. أكدت رويترز في عام 2019، أن افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي أكبر مسجد وكنيسة في مصر في العاصمة الإدارية الجديدة يعد رسالة رمزية للتسامح في مصر.

تحسن وضع مصر في المؤشرات الدولية الخاصة بالمواطنة

- تحسنت نقاط مصر في مؤشر السلام المجتمعي الصادر عن Institute for Economics & Peace ليسجل 2.5 نقطة عام 2023، مقابل 3 نقاط عام 2014، علماً بأن المؤشر يعتمد على ركائز فرعية أبرزها انخفاض معدلات العنف والإرهاب والجريمة، وكلما قل عدد النقاط كلما كان أفضل، كما تقدمت مصر 6 مراكز في مؤشر المواطنة الصادر عن US News ، حيث احتلت المركز 51 عام 2023، مقابل المركز 57 عام 2016، علماً بأن المؤشر يعتمد على عدة ركائز فرعية أبرزها الاهتمام بحقوق الإنسان والحرية الدينية والمساواة بين الجنسين.
- تحسنت نقاط مصر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الصادر عن The World Bank مسجلة 14.15 نقطة عام 2022، مقابل 7.62 نقطة عام 2014، فيما أشارت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية عام 2023، إلى خروج مصر من قائمة الدول المثيرة للقلق للعام السابع على التوالي، وذلك خلاف تأكيدها عام 2016 أن مصر ظلت على قائمة الدول المثيرة للقلق طيلة سنة أعوام، وذلك بدءاً من عام 2011.

جهود الدولة في بناء وترميم الكنائس

- استعرض التقرير الصادر عن مجلس الوزراء جهود الدولة في بناء وترميم الكنائس تطبيقاً للقانون رقم 80 لسنة 2016، بشأن تنظيم بناء وترميم الكنائس، في إطار تفعيل المادة 235 من الدستور، حيث تم تشكيل اللجنة الرئيسية لتقنين أوضاع الكنائس في يناير عام 2017، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 6 وزراء وممثلين عن الطائفة المعنية وعن جهات سيادية.
- تم إصدار 25 قراراً من قبل اللجنة المعنية، وذلك منذ مايو 2018 وحتى الآن، حيث تم تقنين أوضاع 2900 كنيسة ومبنى تابع، بما يشمل 1505 كنيسة، و1395 مبنى تابعاً.
- تم في الجيزة توفيق أوضاع 245 كنيسة ومبنى، وفي الإسكندرية 240، وسوهاج 224، والقاهرة 163، والمنيا 560، والقليوبية 152، وأسيوط 444، والشرقية 161، والبحيرة 169، وبني سويف 103،

وأسوان 56، والغربية 44 والبحر الأحمر 39، والدقهلية 47، والمنوفية 41، والأقصر 29، وقنا 36، والسويس 35، والإسماعيلية 17، ومطروح 15، وبورسعيد 12، والفيوم 48، وكفر الشيخ 10، وشمال سيناء 6، وجنوب سيناء 2، والوادي الجديد 2.

- تم إنشاء 69 كنيسة بالمدن الجديدة، في حين جاري إنشاء 43 كنيسة بالمدن الجديدة أيضاً.
- حصاد ثمار الحقوق السياسية والمدنية للأقباط
- في سبتمبر 2020، تم إصدار القانون رقم 190 لسنة 2020 الخاص بإنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية، لافتاً إلى أنه لأول مرة يجرى إعداد قانون الأحوال الشخصية الموحد للمسيحيين (الأرثوذكس، الإنجليين، الكاثوليك) والمقترح من الثلاث كنائس، وجار إعداده في وزارة العدل.
- أدى المستشار بولس فهمي إسكندر اليمين الدستورية أمام السيد رئيس الجمهورية كأول مسيحي يتم تعيينه رئيسًا للمحكمة الدستورية العليا في مصر وذلك في فبراير 2022، فضلًا عن أنه لأول مرة تشهد حركة المحافظين تعيين 2 مسيحيين في منصب المحافظ، وذلك عام 2018، حيث تولت منال عوض ميخائيل منصب المحافظ بمحافظة دمياط كأول سيدة مسيحية.
- تم زيادة تمثيل المسيحيين بمجلس النواب ليصبح عددهم 37 نائباً مسيحياً في مجلس 2023، بعد أن كان 5 نواب مسيحيين في مجلس 2012، بجانب زيادة تمثيل المسيحيين بمجلس الشيوخ، حيث أصبح عددهم 24 نائباً مسيحياً في مجلس 2023، مقارنةً بـ 15 نائباً مسيحياً في مجلس 2012، وكانت أماني عزيز أول نائبة مسيحية تحصل على منصب وكيل اللجنة الدينية في تاريخ البرلمان المصري عام 2015، فضلًا عن تولي فيبي جرجس منصب وكيل ثان لمجلس الشيوخ عام 2020 كأول سيدة مسيحية.
- مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة
- يشمل المشروع الكنائس والأديرة وآبار المياه ومجموعة من الأيقونات القبطية الدالة على مرور العائلة المقدسة بتلك المواقع، علماً بأن المسار يمتد على 3500 كم ذهاباً وعودة من سيناء حتى أسيوط، بإجمالي 25 نقطة في 11 محافظة.
- يبدأ مسار العائلة المقدسة، من العريش، ثم الفرما، والزقازيق، وتل بسطا، وبلبيس، و مسطرد، ومنية سمنود، وسمنود، وسخا، ووادي النطرون (دير الأنبا بيشوي – دير البراموس – السريان – أبو مقار).

- يتضمن المسار منطقة عين شمس (مطرية)، ثم بابليون مصر القديمة، والمعادي، والبدرشين (منف)، والبهنسا، وبني مزار، وسمالوط، ودير العذراء (جبل الطير)، ثم الأشمونين، وملوي، ودير وط، والقوصية، وميرّ، ودير المحرق (جبل قسقام)، ثم جبل درنكة بأسيوط والتي بدأت منها رحلة العودة.
- حصل المسار علي العديد من الجوائز حيث حصل المشروع على جائزة تقديرية من وزارة الثقافة المكسيكية، وكذلك منح المشروع شهادة بلقب "ممارسة جيدة" للجوائز الثقافية الدولية من المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية.(UCLG)
- بالنسبة لجهود الدولة في تنفيذ المشروع، تم إنتاج فيديو توثيقي باللغة العربية والإنجليزية وكتالوج صور لرصد الاحتفالات المقامة على محطات رحلة العائلة المقدسة في المحافظات، كما تم توفير 448 مليون جنيه من المحافظات لإقامة بعض المشروعات ومنها البنية التحتية والطرق والكباري وأعمال التطوير في ثماني محافظات يمر بها المسار، وكذلك خصصت وزارة السياحة والآثار 60 مليون جنيه لصالح المشروع.
- وتتضمن الجهود أيضاً، ترميم جميع المواقع الأثرية التي تقع على المسار وافتتاح العديد منها مثل كنيسة العذراء مريم والشهيد أبانوب بسمنود، وجبل الطير بالمنيا، وموقع تل بسطا بالشرقية، وتطوير موقع شجرة مريم وبئر مريم بالمطرية وضمها لقطاع الآثار، بجانب إصدار مطويات وكتيبات ترويجية للمشروع بـ 10 لغات مختلفة.
- على صعيد إجراءات إدراج مسار العائلة المقدسة على قائمة التراث غير المادى باليونسكو، فقد أشار التقرير إلى صدور قرار وزاري بشأن إعداد الدراسات الخاصة بالمواقع الأثرية الموجودة على مسار رحلة العائلة المقدسة في يونيو 2018، كما انتهت وزارة السياحة والآثار في مارس 2020 من إعداد ملف بالاحتفالات المرتبطة بمسار رحلة العائلة المقدسة وفق ضوابط منظمة اليونسكو وتسليمه للجنة الوطنية بباريس، فضلاً عن تسجيل احتفالات رحلة "العائلة المقدسة" على قائمة التراث الثقافي غير المادي باليونسكو وذلك في عام 2022.
- فيما يتعلق بإدراج مؤسسة الفاتيكان مسار العائلة المقدسة على قائمة الحج، فيشمل زيارة بابا الفاتيكان إلى مصر عام 2017 والتي ترتب عليها إدراج أيقونة العائلة المقدسة في كتالوج الحج المسيحي في الفاتيكان، واستقبال 5 رؤساء كنائس من بعض الدول مثل إنجلترا وفرنسا وذلك عام 2019/2018، بجانب استقبال وفود إيطالية وألمانية وسويسرية من منظمي الرحلات عام 2019.

لاحظ أن مصدر الموضوع السابق هو

الهيئة العامة للاستعلامات (هيئة حكومية) !

ثم لاحظ ما تبينه الفيديوهات التالية ! !

https://youtu.be/Ts06SeyStMM?si=4H9kY-QnHeOTqUln

https://youtu.be/a3x1iwK7kaE?si=Aqnxqd8dcWzDNwtW

https://youtu.be/V_8Adkj-VU4?si=dNAyPeJFo7QXjX5x

https://youtu.be/o09zws-13BI?si=as-BBANTw-3aMdqo

https://youtu.be/gdKS4ilnQ8w?si=2sGDNeHSN3iFGnQF

ثم شاهد

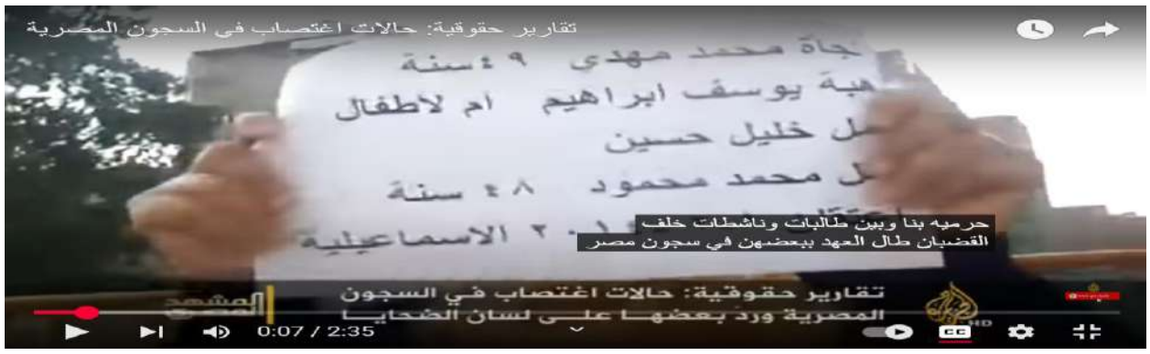

https://youtu.be/j9qvyloPzr4?si=xySJnZpz2YvlN1-E

https://youtu.be/Klhi6ciCJr4?si=5AB8wB3thCyrnGm0

هذه الفديوهات تعرضها فضائيات دولية يشاهدها الملايين فهل من رد ؟

هذه بعض الردود . . . .

https://youtu.be/SQbteVrjoes

–https://youtu.be/8z5MVHgeaTc?si=n4f-tKKOapOoivE

10. قراءة في قرير البرلمان الأوروبي عن حالة حقوق الإنسان في مص عام 2022[7]

سعيد عكاشة

احتوى التقرير على اتهامات للحكومة المصرية بانتهاكات وصفها بالشاملة والجسيمة، وحث الحكومات الأوروبية منفردة، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي، من خلال تسعة عشر مطلبا، على فرض عقوبات على مص.[1]

وبغض النظر عن أنه طبقا لميثاق الاتحاد الأوروبي، لا يمكن للبرلمان الأوروبي اتخاذ قرارات بفرض عقوبات على أي دولة، إلا أنه وبشكل عام، وقبل التعرض بالتفصيل للتقرير الذي يتناول حالة مص، يجب إلقاء الضوء على ما يمكن لمثل هذا النوع من التقارير، التي تصدرها لجان خاصة داخل البرلمان الأوروبي، أن تسببه من عواقب وخيمة، تهدد أمن واستقرار البلاد التي تطالها . من ذلك على سبيل المثال:

1- تشويه صورة الحكومات، والتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية لشعوب تلك الدول، من خلال التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن هذه البلدان، بما يزيد من معاناة تلك الشعوب اقتصاديا . وفي هذا السياق، تشير دراسة إلى تقدير ورد في أحد تقارير البنك الدولي تناولت سياسات الاستثمار لعدد 400 شركة دولية في 21 دولة تعمل في مجالات مختلفة، إلى أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا مهما في قرارات الاستثمار في الدول النامية.[2]

---

[7] قراءة في بيان البرلمان الأوروبي عن حالة حقوق الإنسان في مص: غلبة المصالح والحسابات الانتخابية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

2- أن هذا النوع من التقارير قد يشجع العديد من الجماعات السياسية المحلية، خاصة تلك التي تحظرها البلدان المستهدفة، والجماعات والأفراد الذين يعتنقون أيديولوجيات يسارية متطرفة، على العبث بالمصالح السياسية والأمنية لشعوبها، في صورة تحريض غير مباشر على إثارة الاضطرابات وممارسة العنف والإرهاب فيها . وهناك شهادة من أحد المصريين مزدوجي الجنسية (عمر هاميلتون المصري البريطاني) توضح ذلك. فقد كان هاميلتون مشاركا في أحداث يناير عام 2011، ويقول في شهادته: "مع مجموعة من الأصدقاء أنشأنا وسيلة إعلام نضالية. كنا نوثق كل ما يحدث في الشوارع وننشر بانتظام الأشرطة المصورة على الإنترنت. كنا جزءاً من حرب إعلامية يستطيع فيها شريط مصور من نوعية جيدة أن يدفع الناس بكل بساطة الى الشارع. أصبح العنف حجر الزاوية في عملنا . عندما تزعم الدولة أنها لا تقتل مواطنيها، يكون لتكذيبها فائدة سياسية جمة" .[3]

والجدير بالذكر أن تقارير البرلمان الأوروبي عن حالة حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية والاسلامية ومنها مصر، تعتمد بشكل كثيف على تقارير تصدرها منظمات مصرية وعربية ودولية غير حكومية، أو على شهادات من أفراد يدعون أنهم متطوعون من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان. ولا يقوم البرلمان الأوروبي بجهد يذكر للتحري عن مدى مصداقية تقارير هذه المنظمات، أو مدى مطابقة الوقائع التي يرويها أو يصورها أفراد "متطوعون"، مع المصادر الإخبارية المتنوعة في هذا البلد أو ذاك لحظة وقوع الحدث المزعوم. كما تتجاهل نفس التقارير التحقيق في مدى تأثير تلقي المنظمات غير الحكومية -العربية والإسلامية- تمويلا من جهات مجهولة أو من جهات لها مصلحة في تشويه صورة النظم الحاكمة، على التقارير التي تصدرها .

إن عدم قيام لجنة حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبي بوضع معايير موضوعية للتعامل مع المصادر التي تعتمد عليها في إصدار تقاريرها، يفتح الطريق أمام جماعات تعمل خارج القانون مثل جماعة الإخوان المسلمين المصنفة في مصر والعديد من الدول كجماعة إرهابية، والأفراد المنتمين لأيديولوجيات متطرفة مثل "الفوضويين" و"الأناركيين" الذين يرفضون فكرة السلطة في حد ذاتها بغض النظر عن ممارساتها، لكي يقوموا بتشويه صورة بعض الأنظمة لأسباب سياسية وعقائدية لا تمت للدفاع عن حقوق الإنسان بأي صلة. وقد يلجأون إلى "فبركة" الأخبار والشائعات وتزييف الأفلام المصورة لتحقيق أغراضهم، بل الأسوأ أن مثل هذه التقارير تُستغل بصورة لا أخلاقية لدفع الناس العاديين لممارسة العنف ضد السلطة وضد بعضهم البعض.

3- يمكن لمثل هذه التقارير التسبب في خلق انقسامات اجتماعية وسياسية خطيرة في البلدان التي تستهدفها، وقد تتطور إلى نشوب حروب أهلية، كما حدث في ليبيا والعراق واليمن وسوريا خلال ما يزيد على عقد من الزمان. ويكفي أن نتساءل عن العدد الضئيل (بضعة آلاف) من المنضمين في هذه البلاد من ممارسات الأنظمة الوطنية فيها حسب مزاعم تقارير مثل تقارير البرلمان الأوروبي بأنها ممارسات تنتهك حقوق الإنسان، وبين الأعداد المهولة التي تصل إلى عشرات الملايين من مواطني هذه البلاد الذين فقدوا حياتهم أو اضطروا للفرار من العنف والحروب الأهلية التي نشبت على خلفية تحريض ما يسمى بمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بتقاريرها غير المنضبطة وغير الموضوعية، على الثورة على تلك الأنظمة؟

الإجابة كما أوردتها منظمة الصليب الأحمر الدولي عام 2021، هي "قرابة نصف مليون قتيل، وفقدان اثني عشر مليون مواطن لموطنهم، سواء داخل حدود الدولة، أو في ملاجئ في دول خارجية، في الحرب الأهلية السورية. وفي اليمن وحتى عام 2020 فقد نحو ربع مليون شخص حياتهم في القتال الأهلي الدائر حتى اليوم، ويعاني 80% من أبناء هذا البلد من نقص خطير في الإمدادات الغذائية جراء هذا الاقتتال. هذا بالإضافة إلى أن الانفلات الأمني قد مكن لصوص ومهربي الآثار من التنقيب والإتجار والتهريب، في ظل غياب أو انشغال الأمن بالأوضاع المحلية المضطربة حتى وجدنا التراث الإنساني من القطع الأثرية الثمينة والنادرة معروضاً للبيع على صفحات التواصل الاجتماعي، ومواقع التسوق الإلكتروني، دون خجل أو اكتراث لا للقانون، ولا للمعايير الأخلاقية، ولا حتى للملكية الفكرية والتراثية لشعوب الشرق الأوسط". [4]

بمعنى أكثر وضوحا، فإن البرلمان الأوروبي ينتص في تقاريره لفئة لا تزيد عن بضعة آلاف في العالم العربي كله، ويتبنى مزاعمها عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلادهم، ويدعم تحريضهم على العنف، بحجة أنهم مدافعين عن حقوق الإنسان. ويريد معاقبة الشعوب والحكومات في تلك البلدان جراء ذلك، في الوقت الذي يتجاهل حجم الكارثة التي قادت إليها هذه التوجهات غير المسئولة، ولا يري (أي البرلمان الأوروبي) أن عليه مسئولية أخلاقية أكبر بكثير وهي البحث عن وسائل لنشر ثقافة حقوق الإنسان لا تقود لتقويض المفهوم ذاته، ولا تؤدي -وهذا هو الأهم- إلى تدمير المجتمعات وإسقاط الدول والتسبب في خلق انتهاكات أكثر بشاعة وأعظم حجما لحقوق الإنسان.

الحسابات الانتخابية وعلاقات المصالح بين اليسار والإسلاميين كمدخل لفهم التقرير

عادة ما تقف معظم الأحزاب اليسارية والليبرالية الأوروبية وراء تقارير حقوق الإنسان عن العالم العربي والاسلامي، وسنركز هنا على العلاقة بين اليسار الأوروبي وتنظيمات الإسلام السياسي لنبين كيف تلعب علاقة المصالح المتبادلة بينهما، الدور الرئيسي في إصدار التقارير المسيئة للدول والشعوب العربية والإسلامية، حيث توضح العديد من الدراسات، أن اهتمام أحزاب البرلمان الأوروبي بحالة حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط عامة، ينبع من أسباب تتعلق بالتنافس الانتخابي فيما بينها في الداخل الأوروبي ليس إلا، وذلك في ظل الحقائق الثلاث التالية:

1- هناك ما يقرب من **27** مليون مواطن أوروبي من أصول إسلامية وعربية. وبالتالي فإن الأحداث التي تقع هنا أو هناك (في العالمين العربي والإسلامي)، وكذلك المواقف التي يتخذها هذا الطرف أو ذاك من قضية معينة، يمكن أن تؤدي إلى إثارة المشكلات على الجانبين.

2- أن تيارات الإسلام السياسي في أوروبا باتت تشكل لوبي قوياً داخل بعض الدول الأوروبية الهامة مثل ألمانيا، ويمكنها توجيه أصوات العرب والمسلمين في أي بلد أوروبي نحو الحزب أو الأحزاب التي تتبنى الدفاع عن قضاياها الخاصة.

3- أن الضغط عبر تقارير حقوق الإنسان التي يصدرها البرلمان الأوروبي، على بعض الدول، يبدو حلا جيدا لإرضاء الحلفاء من الناخبين العرب والمسلمين وجذب أصواتهم في الانتخابات، سواء كانت انتخابات وطنية أو انتخابات الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، حتى لو لم تتخذ الحكومات المعنية مثل هذه التقارير أساسا لسياستها الرسمية حيال هذه الدول. كما يمكن لحكومات الدول الأوروبية استغلال هذه التقارير لانتزاع تنازلات من الدول التي تتناولها مثل هذه التقارير في ملفات أخرى لا علاقة لها بقضية حقوق الإنسان.

وتوضح إحدى الدراسات كيف تتفاعل العناصر الثلاثة المذكورة معا، لتخلق اهتماما خادعا من جانب أحزاب الاتحاد الأوروبي بأوضاع حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي والإسلامي، حيث تشير الدراسة إلى "أن تساهل الأحزاب اليسارية الأوروبية مع الإسلام السياسي ينبع بالدرجة الأولى من نمو اليمين المتطرف الذي يتبنى سياسة معادية للمسلمين والأجانب بشكل عام، حيث يستفيد اليمين المتطرف من ظاهرة الإسلاموفوبيا للحصول على أصوات الناخبين الغاضبين من سياسة الأحزاب الأوروبية النخبوية. في المقابل يعمل اليسار الأوروبي بطريقة مضادة، عن طريق مبادرات تسعى لزيادة تقبل المسلمين في المجتمع الأوروبي، بهدف سحب هذه الورقة من يد اليمين الشعبوي، وعلى ما

يبدو من خلال تقارير متقاطعة، فإن حركات الإسلام السياسي استغلت الموقف، وقدمت نفسها كمنظمات أو كيانات تعمل ضد ظاهرة الإسلاموفوبيا والعنصرية، وتمكنت من تعزيز تواجدها داخل بعض الأحزاب اليسارية في عدد من الدول، فيما استفادت من تواجد هذه الأحزاب في السلطة في بعض البلدان للحصول على تسهيلات لأنشطتها" . [5]

وتشير دراسة أخرى إلى أن "معظم الأقليات المسلمة تصوت للأحزاب اليسارية في بلد إقامتهم. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، صوت 85٪ من المسلمين لحزب العمال في انتخابات عام 2017 . في فرنسا صوت 93٪ لاولاند، مرشح الحزب الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية لعام 2012، وفي الولايات المتحدة يصوت ثلثا الأقليات المسلمة للحزب الديمقراطي . [6]

في ظل هذه الحقائق لا يصعب التوصل إلى معادلة حاكمة لعلاقة: يقدم فيها اليسار الأوروبي تأييده لأجندة الإسلام السياسي خارج أوروبا ، أو بالتحديد في البلد الذي أتت منه الجماعات المنتمية لها ، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، مقابل تعهد الإخوان بتجنيد أصوات المسلمين الأوروبيين لصالح الأحزاب اليسارية الأوروبية . [7]

إن تسلل الإخوان المسلمين إلى الجاليات المسلمة في أوروبا وقيادتهم لحجج دينية واجتماعية لخو تبني أجندات سياسية معينة في الداخل الأوروبي، لا يبدو صعبا ، حيث تشير دراسة أخرى إلى "أن الأعضاء الأكثر محافظة اجتماعيا في المجتمعات المسلمة في أوروبا ، هم الذين يجيدون حقا بلورة أصوات الكتلة الإسلامية، وحشد أصواتهم الانتخابية. علاوة على ذلك، غالبا ما تتركز هذه الطوائف الأكثر محافظة ودينية في بعض المدن والدوائر الانتخابية، وفي هذه المناطق، تخاطر أي حزب بخسارة الانتخابات إذا لم يقم بتجنيد أصوات المسلمين. بمعنى آخر، هذا هو التحدي الذي تواجهه هذه الأحزاب: إذ غالبا ما يتعين عليها الاعتماد على المجتمعات المسلمة المحافظة اجتماعيا ودينيا للغاية للفوز بالانتخابات . [8]

أيضا لا يمكن تجاهل العلاقة الإيديولوجية بين اليسار الأوروبي واليسار في الشرق الأوسط، وكيف يؤيد الأول دعوات الأخير للفوضى والعنف ضد سلطات بلاده تحت مسمى حقوق الإنسان. وهي الدعوات التي يرى فيها كاتبوا تقارير حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، ممارسات مشروعة تنتمي لحرية الرأي والتعبير !

وسواء بتحركات من الإسلام السياسي أو من التنظيمات اليسارية خاصة المتطرفة، أو بكليهما معا، فإن المواجهة المتكررة بين البرلمان الأوروبي والعديد من الدول العربية والإسلامية تتجدد بين الحين والآخر على خلفية صدور تقارير مسيئة من جانبه في حق تلك البلدان.

ملاحظات حول المضمون

من القراءة المدققة للتقرير الخاص بمصر، تظهر العديد من الملاحظات الجديرة بتفصيلها فيما يتعلق بدلالة تعاون أحزاب اليمين واليسار في البرلمان الأوروبي في إصدار التقرير، وتوقيت صدوره، والمنهج الذي اتبعه صانعوه، ولغة التقرير، وغيرها .

1- الأحزاب المشاركة في صناعة التقرير: حسب موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت فإن سبعة كتل حزبية من بين الثمانية كتل المسجلة في البرلمان قد دعت إلى كتابة التقرير عبر ممثلين لكل كتلة منها لا يزيد عددهم عن عشرين مندوبا . وهذه الكتل هي:

- المحافظون والإصلاحيون الأوروبيون (ECR)، وهي مجموعة من الأحزاب اليمينية المعنية بالدرجة الأولى بقضية الحد من الهجرة القادمة من العالم الثالث (عدد النواب 64 نائبا) .

- مجموعة حزب الشعب الأوروبي (EPP Group)، وهي مجموعة سياسية من يمين الوسط (عدد النواب 176 نائب) .

- تجديد أوروبا (Renew)، وهي مجموعة سياسية ليبرالية مؤيدة للوحدة الأوروبية (عدد النواب 102 نائب) .

- الخضر/التحالف الأوروبي الحر Greens/EFA، ويتألف من عدة أحزاب سياسية إقليمية وانفصالية وأقليات إثنية. تنادي تلك الأحزاب إما بالاستقلال السياسي التام والسيادة، أو بشكل من أشكال نقل السلطة أو الحكم الذاتي لبلدها أو إقليمها (عدد نواب المجموعة 72 نائبا) .

- تكتل اليسار GUE/NGL، وهو عبارة عن ائتلاف يضم في صفوفه 19 تجمعاً سياسياً يسارياً في 14 دولة أوروبية (ممثل بـ 38 نائبا) .

- التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين S&D، وهو المجموعة السياسية في البرلمان الأوروبي لحزب الاشتراكيين الأوروبيين (PES) . وتصنف كيسار الوسط في النوجه، وتضم في الغالب أحزابا اشتراكية ديمقراطية وتنتسب إلى التحالف التقدمي والأممية الاشتراكية (146 نائبا) .

- الهوية والديمقراطية Identity and Democracy، وهي مجموعة من أحزاب يمينية، ويمينية متطرفة، تم إطلاقها في 13 يونيو 2019 لولاية البرلمان الأوروبي التاسع. وتتكون من أحزاب قومية وشعبوية يمينية (تمتلك 64 نائبا) .

قد يكون اجتماع كافة أحزاب الطيف السياسي في البرلمان الأوروبي على إصدار تقرير عن حالة حقوق الإنسان، دليلا خادعا على مدى فداحة انتهاكات هذه الحقوق في مصر، استنادا إلى تحركها جميعا

لإدانة هذه الانتهاكات، أو قد يكون دليلا أشد خداعا على أن هذه الأحزاب مشغولة بالفعل بقضية حقوق الإنسان بشكل مبدئي. لكن الأمر كما سبق وأن أوضحنا يمكن تفسيره إلى حد كبير بالمنافسة المحتدمة في أوروبا بين اليمين واليسار حول الموقف من الجاليات المسلمة في أوروبا. صحيح أن الانتخابات القادمة للبرلمان الأوروبي ستكون في منتصف عام 2024، وهي فترة زمنية بعيدة نسبيا عن التوقيت الذي ظهر فيه التقرير (نوفمبر 2022)، بما يقلل من قوة علاقة الارتباط الافتراضية بين التقرير والانتخابات، لكن الاستعداد لمثل هذه الانتخابات يبدأ مبكرا، حيث تريد الأحزاب الأوروبية أن تحشد أصوات الجاليات المسلمة لصالحها مبكرا: اليسار بمغازلته للإخوان المسلمين الذين يسيطرون على أغلبية الجاليات المسلمة في أوروبا، خاصة في ظل محاولات الإخوان حشد الدول الأوروبية والبرلمان الأوروبي من أجل الإفراج عن أعضائها المسجونين في مصر بتهم جنائية، وبذلك تتشكل صفقة جيدة، بمقتضاها يصدر البرلمان الأوروبي تقريرا يدين الحكومة المصرية، في مقابل تعهد الجماعة بتوجيه أصوات المسلمين الأوروبيين لصالح اليسار في الانتخابات المقبلة. أما أحزاب اليمين التي شاركت في إصدار التقرير المسيء عن مصر، فرغم أنها تقليديا تتبنى مبدأ إجبار الجاليات المسلمة على نسيان ثقافتها الأم والاندماج في الثقافة الأوروبية، أو الرحيل لبلدانهم الأصلية إذا رفضوا الاندماج، إلا أن تلك الأحزاب ترى أن الضغط على الحكومة المصرية من أجل الإفراج عن سجناء الجماعة الإرهابية، ومنح الجماعة حرية العمل السياسي في مصر، سوف يخدم الهدف الرئيسي لليمين الأوروبي وهو إفراغ القارة من المسلمين الذين يمكن أن يفضلوا العودة لبلدانهم الأصلية إذا وجدوا فرصة للعيش في نظام حكم يتبنى توجهاتهم الداعية لإقامة دولة دينية.

لقد أوضحت "جورجيا ميلوني" رئيسة وزراء إيطاليا عندما كانت في المعارضة (ديسمبر 2018) أن ربط اليمين بين ما يصفه الأوروبيون عامة بغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبين تدفق المهاجرين على أوروبا، هو قناعة عامة أوروبية بالفعل وليس مجرد افتراض نظري.[8]

إذن عندما يتفق اليمين واليسار والوسط في البرلمان الأوروبي حول إصدار تقرير معاد للدولة المصرية وتحرض ضدها، فليس معني ذلك بالضرورة قناعة هذه التيارات بصدق المعلومات التي بني عليها التقرير، ولا بسبب حرصها من الناحية المبدئية على حقوق الإنسان، بل لأسباب مصلحية بحتة.

2- دلالات عملية التصويت على التقرير: يبين موقع البرلمان الأوروبي على شبكة الإنترنت أن عدد من أيدوا التقرير الصادر بحق مصر 326 نائبا، مقابل رفض 46، وامتناع 186 نائبا عن التصويت، وعدم حضور 147نائبا.

ويمكن قراءة هذه البيانات بطريقتين مختلفتين؛ الأولى، منسوبة إلى القوة الكاملة للبرلمان الأوروبي (705 نواب)، ويعني ذلك أن من وافقوا على إدانة مصر 46% فقط من أعضاء البرلمان، وأن عدد الرافضين ومن امتنعوا عن التصويت (ربما لعدم قناعتهم بالتقرير منهجا وأهدافا) يبلغ 33% من نفس عدد النواب. الطريقة الثانية في الحساب هي نسبة نفس الأرقام لعدد النواب الذين حضروا جلسة التصويت على القرار، وهم 558 نائبا، ووفقا لذلك فإن نسبة من أيدوا التقرير 58%، مقابل أقلية كبيرة تصل إلى ما يقرب من 42% منهم رفضت أو امتنعت عن تأييد التقرير.

وأيّ كانت طريقة الحساب فإننا لسنا إزاء إدانة واسعة لحالة حقوق الإنسان في مصر في البرلمان الأوروبي، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع اللغة البلاغية التي كُتبت بها عبارات التقرير ومع معنى مصطلح التقرير ذاته.

3- لغة التقرير: استخدم التقرير عبارات وأحكام معممة مثل "القمع الشامل"، و"الانتهاكات الخطيرة"، و"انعدام الحقوق والحريات في مصر"، و"الاستخدام الواسع النطاق للتعذيب"، و"الدولة الأكثر وحشية في استخدام عقوبة الاعدام"، و"اعتقالات جماعية لعشرات الآلاف "... إلخ.

إن استخدام مثل هذه العبارات وبهذه اللغة، يتنافى مع المفهوم الفعلي والعلمي لمصطلح التقرير، والذي يعني أنه نص يتميز بدقة المعلومات، والحيادية بين أطراف القضية قيد الدراسة. وحينما يأتي التقرير على المطالب التي يرفعها للقادة الأوروبيين لتقديمها إلى مصر تحت عنوان معالجة انتهاكات حقوق الإنسان فيها، تبدو اللغة المستخدمة بالنسبة لأي مواطن مصري يعرف تاريخ بلاده، أنها لغة لا تختلف عن تلك التي كان يستخدمها المندوب السامي البريطاني في زمن احتلال بريطانيا لمصر. لغة مُستعمِر يريد فرض إرادته بقوة الاحتلال في الماضي، وبالتحريض على الفوضى والعنف والعقوبات في الزمن الحاضر.

4- مغالطات في المعلومات والاستنتاجات: اعتمد التقرير في صيغته المنشورة على موقع الاتحاد الأوروبي على الكثير من المعلومات غير الصحيحة أو المجهولة المصدر، كما تبنى بوضوح الروايات التي يرددها نشطاء الجماعة الإرهابية أو المتداولة على وسائط التواصل الاجتماعي، دون وجود آلية لفحص مدى صدق هذه الروايات أو مدى تحلي الآراء التي تعتمد عليها بالموضوعية في مناقشة القضية. وسنورد هنا عددا من الملاحظات المتعلقة بهذا الجانب:

أ- يدين التقرير استمرار العمل بقانون الطوارئ في مصر منذ عام 2017 وحتى اليوم، بينما الواقع أن مصر ألغت العمل بهذا القانون في أكتوبر عام 2021.

ب- يتحدث التقرير عن قيام مصر قبل، وأثناء انعقاد قمة المناخ بشرم الشيخ في شهر نوفمبر 2022، بالتضييق على نشطاء المجتمع المدني ومنعهم من حضور المؤتمر، ومنع من حضروا من التعبير عن رأيهم في حالة حقوق الإنسان في مصر، بينما المعلوم لكل من تابع أو شارك في المؤتمر أن القوانين الحاكمة لانعقاده، تمنح الأمم المتحدة الحق الحصري في توجيه الدعوات، وأن مصر ملزمة باستقبال من يتلقون هذه الدعوات. ولأن المؤتمر كان مخصصا لمناقشة قضايا المناخ، فلم يكن من الوارد أن تقبل سكرتارية المنظمة الدولية المسئولة عن توجيه الدعوات، الاستجابة لطلب أفراد أو منظمات ليس لهم علاقة بقضية البيئة وقضية المناخ، لحضور المؤتمر، ورغم ذلك لم تمنع السلطات المصرية أخت السجين بجرائم جنائية في مصر (علاء عبد الفتاح) من عقد مؤتمر صحفي في الجناح الألماني أشاعت فيه أكاذيب فاضحة عن حالة شقيقها . وهو حدث يثبت أن مصر لم تتعرض لأي شخص تلقى الدعوة من منظمات أهلية قبلت الأمم المتحدة توجيه الدعوة لها لحضور القمة، دون أن يعني ذلك موافقتها (أي المنظمة الدولية) على أن تتحول قمة إنقاذ كوكب الأرض، إلى منصة لإنقاذ سجين جنائي واحد على هذا الكوكب ! !

ج- طالب التقرير الحكومة المصرية بإعادة فتح ملف الطالب الإيطالي "جوليو ريجيني" الذي وُجد مقتولا في عام 2016، متجاهلة حقيقة أن مصر تعاونت بشكل كامل مع إيطاليا في هذا الملف، وأن التحقيقات المصرية قد أظهرت عدم وجود أي علاقة بين اختفائه ثم مقتله لاحقا، وبين الأمن المصري الذي اتهمته روايات مغرضة بوقوفه خلف الحادث، قبل أن تُعلن المحكمة الاستئنافية الإيطالية نفسها تعليق محاكمة أربعة ضباط شرطة مصريين، بتهمة قتل ريجيني، وأمرت بإعادة الأوراق إلى قاضي التحقيق الأولي؛ إذ خشيت المحكمة من احتمال عدم معرفة الضباط بأنهم متهمون، ما يبطل الإجراءات.[10]

وعلى حين أن قرار هذه المحكمة يعني إغلاق القضية عمليا بسبب عدم وجود حق لها في استدعاء مواطنين أجانب للمثول أمامها، فإن تقرير البرلمان الأوروبي تعامل مع قرارها السالف الذكر، وكأنه غير موجود وتجاهله تماما، وكان الأولى بمن كتبوا التقرير أن يعتمدوا عليه، وعلى مبدأ أن المتهم بريئ حتى تثبت إدانته، لكي يتوقفوا عن إثارة القضية اعتمادا على القراءات الملتوية لقرار المحكمة الإيطالية، لإشاعة الوهم بأن القضية ما تزال مفتوحة وأن الحكومة المصرية مدانة بالفعل بقتل ريجيني.

د- كما هي عادة تقارير البرلمان الأوروبي عن حالة حقوق الإنسان في مصر منذ عام 2014 على الأقل، تحدث التقرير عن أعداد معتقلين بعشرات الآلاف في السجون المصرية، دون إثبات وجود ولو ألف اسم فقط لمعتقلين وتاريخ اعتقالهم وأماكن احتجازهم كما يزعمون، مكتفين بهذه التقديرات

البلاغية التي لا تتناسب مع تعبير "تقرير" والتي تعكس نوايا التربص بالدولة المصرية لأسباب مصلحية ضيقة من جانب أحزاب البرلمان الأوروبي، كما سبق أن أوضحنا .

هـ- يعكس التقرير نوعا من التربص بالقضاء المصري واتهامه بأنه غير مستقل، دون إثبات هذا الادعاء، والتوسع في وصف كل السجناء المحكوم عليهم بعقوبات نتيجة جرائم التحريض ونشر الشائعات ودعوات الفوضى والعنف، بأنها تهم مختلقة ! بينما يعرف واضعوا التقرير أن كل دولة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي ذاته لا تتسامح قوانينها مع نشر المعلومات المشوهة أو دعاوى التحريض، ويعرفون أيضا أن ملايين المواطنين الأبرياء الذين يمكن أن تتعرض حياتهم أو مصالحهم للخطر جراء التسامح مع تلك الممارسات من جانب أقلية ضئيلة، لهم الحق على دولتهم لحمايتهم من تلك الأخطار. من ذلك على سبيل المثال، القضية المثارة مؤخرا في ألمانيا، حيث أصدر الادعاء العام الألماني في السابع من ديسمبر الجاري (٢٠٢٢)، أوامر اعتقال بحق 25 فردا يشتبه في انتمائهم إلى مجموعة "مواطني الرايخ"، الذين أسسوا بنهاية نوفمبر 2021 تنظيما إرهابيا لمحاربة مؤسسات الدولة وممثليها . وقد هاجمت قوات الأمن الألمانية بـ(ثلاثة آلاف رجل) مئات المنازل في إحدى عشر ولاية ألمانية للقبض على هؤلاء الخمس والعشرين شخصا؛ فهل سنرى البرلمان الأوروبي مستعدا لإصدار تقرير يدين ألمانيا ويتهمها بانتهاكات حقوق الإنسان بشكل جسيم وجماعي، وباستخدام المداهمات المفرطة في استخدام كثيف لقوات الأمن الذين يمكن أن يتسببوا في ترويع جماعي لمواطنين أبرياء ؟ ! ! أمر أن المبالغة والتقديرات الجزافية من جانب البرلمان الأوروبي ستكون من نصيب مصر وحدها ، مع ملاحظة أن القانون الألماني يضم مواد تعتبر محاولة اسقاط الدولة من الجماعات الإرهابية جريمة تستوجب العقاب، مثلما يضم القانون المصري مواد مماثلة، ويصنف أيضا جماعة الإخوان كجماعة إرهابية مثلها تماما مثل جماعة مواطني الرايخ الألمانية. [11]

أيضا يمكن أن نشير إلى تقرير حقوق الإنسان الصادر عن منظمة العفو الدولية عام 2021، والذي ورد فيه بالنص: "تواصل السلطات الفرنسية، استخدام نصوص جنائية مبهمة وفضفاضة للغاية لإلقاء القبض على المحتجين السلميين ومقاضاتهم، كما تواصل أيضا استخدام أسلحة خطرة للحفاظ على الأمن أثناء التجمعات العامة." وفي أغسطس 2022، أدخلت فرنسا على القانون المتعلق "بالمبادئ الجمهورية" أسساً جديدة مثيرة للجدل لحل المنظمات. وقد شملت، على سبيل المثال، التحريض على التمييز المجحف أو العنف من جانب أي عضو في المنظمة، حيث يتقاعس قادتها عن منع التحريض. وفي يونيو من العام نفسه أثارت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب بواعث قلق بشأن العنف والانتهاكات التي تعرض لها أشخاص في الحبس الاحتياطي، بما في ذلك زعم تعرضهم لإهانات عنصرية ومعادية للمثليين من جانب الشرطة.

كذلك أعربت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب عن قلقها إزاء الاكتظاظ وغيره من الأوضاع في السجون الفرنسية، فضلاً عن احتجاز أشخاص مصابين بأمراض عقلية في سجون نظامية بسبب عدم توفر المرافق المناسبة. [12]

فهل تأخذ لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي تقارير العفو الدولية عن هذه الدول الأوروبية كسند معتمد وشرعي، لإدانة حكومات هذه الدول؟ ! وهل تطالب بفرض عقوبات عليها، ومن هي الجهة التي سيطلب منها البرلمان الأوروبي تنفيذ مثل هذه العقوبات أن وجدت؟ !

و- أورد التقرير عن حالة حقوق الإنسان في مصر أسماء أشخاص متهمين بجرائم أخلاقية تتعارض مع القانون وقيم المجتمع المصري، مثل حنين حسام، ومودة الأدهم، وهما فتاتان تمت محاكمتهما بسبب نشر دعوات للإباحية على شبكة الإنترنت، كما تحدث التقرير عن انتهاكات حقوق للمثليين أو الشواذ جنسيا، معتبرا محاكمتهم على ممارساتهم أو دعواتهم العلنية لتقنين الحق في إعلان الشذوذ، هو انتهاك لحقوق الإنسان! متناسيا أن الكثير من الدول، ومنها مصر، تحظر قانونا هذه الممارسات، ناهيك عن رفض المجتمع المصري لمثل هذه الممارسات، إضافة إلى أن مصر حينما توافق على إعلانات دولية تضع تحفظات على بعض بنودها، وهي ما فعلته حيال كل محاولات تقنين تلك الممارسات في مؤتمرات دولية تناولت هذه القضية مثل مؤتمرات السكان التي ترعاها الأمم المتحدة.

خاتمة

كما هو واضح فإن تقارير البرلمان الأوروبي بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر وبعض البلدان العربية والإسلامية، لا تستند في الواقع إلى معلومات موثقة، وتُصاغ بلغة منحازة ومتعالية، ولا تأبه بالمشكلات التي يمكن أن تخلقها مثل هذه التقارير لملايين الأبرياء الذين يمكن أن يفقدوا حياتهم أو مأواهم أو أوطانهم نتيجة اعتبارها محدد للتعامل مع الدول الغير أوروبية. ولا يبدو أن هناك أمل يذكر في أن يتراجع البرلمان الأوروبي عن سياسة إصدار تقارير من هذا النوع مستقبلا، لأن الأمر ببساطة يتعلق بمصالح الأحزاب الأوروبية وليس بالقلق فعلا على حقوق الإنسان في مصر أو العالم.

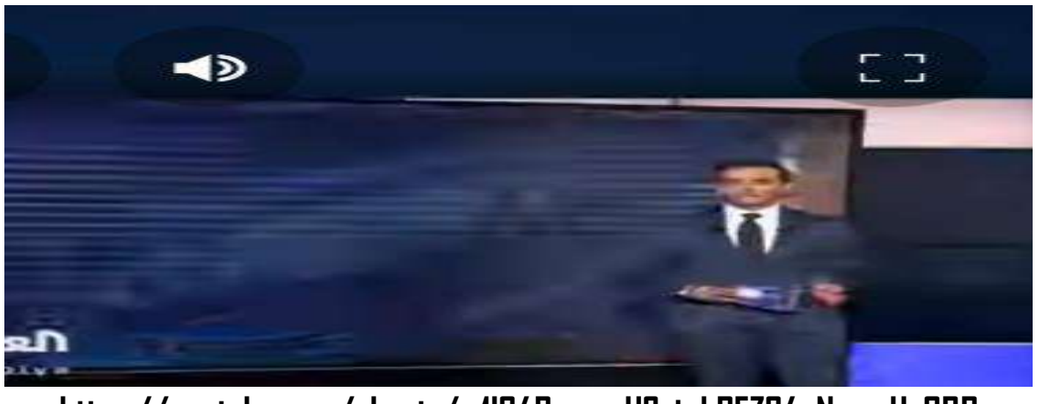

https://youtube.com/shorts/w1194BoqmpU?si=hBEZS4_NasmHsGRR

10. استعادة قيم المواطنة ضرورة وطنية[8]!

<u>على السلمى</u>

ظل المصريون منذ فجر الخميس حتى صباح الجمعة الماضيين يتابعون كل قنوات ومواقع الأخبار والمعلومات، تحدوهم الأمل فى أن تتحقق معجزة العثور على طائرة مصر للطيران وإنقاذ الركاب وأفراد الطاقم سالمين، وفى ظنى أن أحداً لم يكن يفكر فى تصنيف المفقودين حسب ديانتهم، وأحسب أن الجميع فى مصر والعالم، أياً كانت دياناتهم، كانوا فى صلوات خاشعة فى مساجدهم وكنائسهم ومعابدهم يتضرعون إلى الله العلى القدير أن يشمل المفقودين برحمته!

وما أطل صباح الجمعة حتى اتضحت الكارثة وتأكد سقوط الطائرة فى البحر الأبيض المتوسط قبالة الإسكندرية! وكانت الصدمة قاسية، والحقيقة المرة، أن بعضاً من خطباء المساجد فى مصر وأغلب الظن أنهم سلفيون، فرقوا بين الضحايا حسب الديانة، فصاروا فى دعائهم قبل صلاة الجمعة يخصون الضحايا "المسلمين" بالدعاء دون غيرهم من أصحاب الديانات السماوية الأخرى حتى من المصريين!

وأعجب لهؤلاء، ألم يقرأوا قول الحق سبحانه فى سورة البقرة " آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ"، وألم يتدبروا قوله جل وعلا فى سورة المائدة " لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (82) وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ(83)".

ألا يعلم هؤلاء الخطباء ما يقوم به أخوة من أقباط مصر من جهود رائعة فى خدمة الوطن أمثال د. مجدى يعقوب ومر. هانى عازر وغيرهما كثر، لا يفرقون بين مسلم ومسيحى، فكلهم مصريون! ألم يسمعوا كلمة مكرم عبيد القطب الوفدى الشهير وهو قبطى "نحن مسلمون وطناً ونصارى ديناً"، وهو من كان يستعين بآيات القرآن، ويقول "أنا مسيحى العقيدة مسلم الهوى مصرى الهوية وهويتى قبل كل شىء"

ألا يتذكر هؤلاء الخطباء أن البابا الراحل شنودة كان من الذين تنطبق عليهم الآية الكريمة "بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ"، وهو الذى رفض ذهاب المسيحيين لبيت المقدس لأنه محتل،

---

[8] مقال نشر في صحيفة "الوطن" بتاريخ 23 مايو 2016

وقال "لن ندخل القدس إلا مع إخواننا المسلمين»" وهو صاحب العبارة الخالدة "مصر وطن لا نعيش فيه بل يعيش فينا" !

وألا يذكر هؤلاء الخطباء فى مساجد الدولة التى تشرف عليها وزارة الأوقاف للبابا تواضروس موقفه الوطنى الرائع بعدما قام به إخوان السوء الإرهابيون من حرق وتدمير عشرات الكنائس والمناحف القبطية، حيث دعا الإخوة الأقباط للوقوف صفاً واحداً مع بقية إخوانهم المسلمين فى رفضهم للإرهاب، وأن الأقباط بقيادته كنموا أحزانهم على إعدام "«مسلمى داعش" لواحد وعشرين من إخوانهم فى ليبيا، مشاركين المصريين جميعاً بعد ساعات فرحتهم بالضربة الجوية التى نفذها نسور الجو المصريون عقاباً على جريمة "الدواعش" الذين يتبرأ الإسلام منهم!

كان المصريون فى تماسكهم ووحدتهم، مسلمين ومسيحيين، مثالاً للترابط الوطنى والإيثار والتضحية من أجل تحرير الوطن من الاحتلال الأجنبى أياً كانت جنسيته، عثمانياً أو فرنسياً، أو بريطانياً، جاهدوا جميعاً ووقفوا صفاً واحداً مدافعين عن وطنهم، مدفوعين بإيمانهم أنهم على الحق، وأنهم بعون الله منتصرون!

كان معدن المصريين يتجلى فى أوضح صوره حين كان الوطن يتعرض للمحن والهزائم، فكان المصريون على قلب رجل واحد فى الذود عن وطنهم مستعيدين تاريخهم الطويل فى الدفاع عن حضارتهم ومستقبلهم، مستمسكين بدينهم مسلمين ومسيحيين وحتى اليهود منهم رافعين رايات الجهاد حتى يكتب لهم النصر أو الشهادة!

كان المصريون مستمسكين بقيم المواطنة خلال ثورة 1919، ونجحوا فى تحويل الثورة إلى تيار متدفق من الوطنية والفداء، والتفوا حول زعيم ثورتهم، سعد زغلول زعيم الوفد، واستمروا متماسكين متحدين حتى تم جلاء المستعمر البريطانى فى 1956 بعد قيام ثورة 1952 بقيادة جمال عبدالناصر.

كانت قيم المواطنة قد تمكنت من عقول المصريين مسلمين ومسيحيين واستقرت فى وجدانهم وأثرت فى سلوكهم الباطن والظاهر، وكانت لهم بمثابة "عقيدة وطنية" تحكم تصرفاتهم الفردية والجماعية، وتنتظم وفقاً لها اختياراتهم، واشترك فى الإيمان بتلك العقيدة الوطنية المصريون جميعاً حكاماً ومواطنين وطنيين شرفاء، وكانت مظاهر التمسك بها لدى مجموعة الحكام والزعماء السياسيين من الشرفاء أنهم أخلصوا للوطن وجاهدوا فى سبيل تحقيق أهدافه وسُجنوا ونُفى أعداد منهم، بل واغتيل بعضهم، ولكنهم أبداً لم يفرطوا فى عقيدتهم الوطنية ولم ينقلبوا على شعبهم مؤثرين السلامة أو متطلعين إلى المزايا التى

حصل عليها من فرطوا فى عقيدة وثوابت الوطن لقاء مناصب زائلة أو ثروات أو نفوذ وسلطان لدى الحكام، وكلها زالت بفضل صمود الشعب وتمسكه بحقه فى الحياة والحرية والديمقراطية!

تشمل قيم المواطنة مفاهيم وتعبيرات تعبر عن قيمة الوطن بالنسبة للمصرى المسلم والمسيحى على السواء، الذى اعتاد أن يتغنى بحب مصر كما كان محمد عبدالوهاب يتغنى بشعر أحمد شوقى " حب الوطن فرض علىَ، أفديه بروحى وعينىَ"، وكان سيد درويش يشعل حماس المصريين بنشيد " قوم يا مصرى مصر دايماً بتنادوك. خد بنصرى، نصرى دين واجب عليك". كانت قيم الوطنية والفخر بالانتماء لمصر هى الغالبة فى الثقافة المصرية، وحتى فى الفولكلور الشعبى كانت عبارة "باموت فى مصر" شائعة على ألسنة المصريين مسلمين وأقباطاً للتعبير عن شدة انتمائهم لوطنهم وتفضيلهم الموت فى سبيله!

إننا الآن نفتقد القيم الوطنية ومنها قيم المواطنة؛ ونفتقد قيمة أن الجميع فى مصر لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن الديانة، بينما يؤكد الدستور المجمد دون تفعيل فى مادته الرابعة " السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور"، ويضيف فى المادة الثالثة والخمسين " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى، أو لأى سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض" هذا هو الدستور الذى ينكره أصحاب الهوى والمزوجون للفتن بين المصريين. إن أهم ما يجب أن ينشغل به أهل العلم والدين ورجال السياسة والناشطون العمل على إعلاء قيمة التواد والتراحم بين المصريين والعودة بالخطاب الدينى إلى أصوله التى عاشها المصريون ومارسوها سنين طويلة، وتذكير المصريين بقيم المواطنة!

12.علي السلمى ورؤية فى بناء الوطن [9]

سمير مرقص

": . .علينا واجب استنهاض الإنسان المصرى لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطنا وشريكا فى تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسؤولا عن مصيره ومصير أبنائه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين» . . .

هذه الكلمات، يبدأ الأستاذ الدكتور "على السلمى" (1936- العالم الإدارى ونائب رئيس الوزراء الأسبق، الوطنى الخلوق)، رؤيته المعنونة: "إعادة بناء الوطن: خارطة الطريق نحو التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية" (إصدار سما للنشر - 2015) انطلاقا من المرجعية القيمية التى حكمت الحركة الوطنية، عبر العصور، وفى الدولة الحديثة. فكانت " سندا لها فى كفاحها المتصل من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ضد المستعمرين الأجانب والسعى إلى الخلاص من استبداد الحكام الطغاة من أبنائها، وذلك عبر سنوات تاريخها الحديث" وصولا إلى يناير ويونيو، "أملا فى الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى والنهوض الاقتصادى والعلمى". مع ما "يتطلب تصميم وتنفيذ استراتيجية لإعادة بناء الوطن" . . .

تميزت رؤية الدكتور السلمى بأربع ميزات كما يلى: أولا: تكاملها . ثانيا: الربط بين عناصرها السياسية والتنموية والاجتماعية/ الثقافية. ثالثا: الاعتماد على "مسوحات وإحصائيات" وطنية ودولية معتمدة وذات مصداقية. رابعا: التأكيد على "مشروطية" وضرورة الشراكة بين المواطنين والدولة. حيث تعكس هذه الرؤية، فى مجملها، التاغم بين "الخبرة" و"الثقافة" التى جمع بينهما الدكتور "السلمى". "خبرة" حياتية مكتسبة عبر مواقع عدة. و"ثقافة" سعى إليها فمنحته هذه الرؤية الثاقبة الشاملة فيما يقارب من قضايا . فبات نحق يستحق - بامتياز - لقب "الخبير المثقف" . ما تجلى ليس فى هذا الكتاب فقط وإنما فى سلسلة كتاباته التى يتابع فيها "أحوال الوطن" وإدارته لكثير من الملفات واقعيا وعمليا . وأشهد كيف التزم بإدارة حوار مجتمعى حقيقى وقت طرحه للوثيقة الدستورية التى عرفت باسمه (فى الفترة من مايو 2011 - عقب انتهاء مؤتمر الوفاق القومى الذى رعاه الراحل الدكتور يحيى الجمل - إلى نوفمبر 2011، وقد وثق هذه التجربة فى كتابه " التحول الديمقراطى وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية" إصدار "المصرى اليوم" 2012) .

---

[9] نشر هذا المقال في صحيفة المصري اليوم يوم 23 أكتوبر 2018

فى ضوء إعادة بناء منظومة القيم الوطنى، يؤكد الدكتور " السلمى" على أن عملية بناء " وطن جديد"، تهدف إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتحسين وجه الحياة فى المجتمع، ومن ثم تكون لفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادى وسياسى، وتطور اجتماعى وتقنى. وتقوم " رؤية السلمى" على العناصر التالية: التحول الديمقراطى. ومكافحة وتجفيف منابع الإرهاب. والقضاء على الفساد. والتطوير الدستورى. وصياغة دور الدولة. والتطوير الاقتصادى الشامل. ووضع استراتيجية متكاملة للتصنيع. وكذلك التنمية الزراعية. بالإضافة إلى تطوير منظومة التجارة. ويواكب كل ذلك تطوير قطاع النقل. وإعادة تأسيس الجهاز الإدارى للدولة. والقضاء على الفقر ومواجهة مشكلة البطالة. وبلورة نظام ديمقراطى للحكم المحلى. وتطوير شامل للنظام التعليمى. وتحرير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحى. والانطلاق فى تطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية. وأخيرا الاعتناء بالتنمية العمرانية.

وتحرص " السلمى" على أن يقدم مقارنة لكل عنصر بتشخيص راهن لحالة كل "عنصر" مدعومة بالأرقام. ومن ثم يضع تصورا فكريا حاكما لما يقترحه من استراتيجيات وخطط وسياسات وبرامج لكل عنصر من العناصر التى تشكل رؤيته لبناء الوطن. بالطبع، قد تختلف البعض وقد يتفق مع المطروح. ولكن، يقينا، يقدم "السلمى" نموذجا بارزا لكيف يكون "الخبير المثقف. . .مبدعا" . .

https://youtu.be/Cve8znN8MJk?si=BO6W6p7YYTFVyjij

https://youtu.be/2j8j7T2pdfk?si=6kBA5fqqXxAXbVGz

وأختم هذه الرسالة بكتابين

" دكتور علي السلمي – وصف مصر بالعربي – موقع الدكتور علي السلمي

مصر وإعادة بناء الوطن – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/OtElLXSu-gs?si=yfNoW1rb_9ka48Ei

ملاحظة مهمة

لا تنسوا قراءة "تخاريف" جلال عامر

قُص الكلام_Foulabook.com_.pdf13517

وتخريفة اليوم

تخاريف

ديسمبر ٢٠١١

"كان العالم محتملًا حتى اخترع «نوبل» البارود، وكان العالم هادئًا حتى اكتشف «كولومبوس» أمريكا."

(جلال عامر ٢٧/ ١٢/ ٢٠١١)

وأنا أضيف إلى تخريفة جلال عامر رحمه الله

"حتى أُعيد انتخاب ترامب رئيساً لأمريكا"

○ إشكالية الثورة أنها تعرف متى تذهب إلى الميدان، لكنها لا تعرف متى تنصرف. ومن أول موجة كان موعد الذهاب «٢٥ يناير» صحيحًا، وموعد الانصراف «١١ فبراير» خطأ وقبل الأوان.

وإلى الرسالة الثالثة بإذن الله

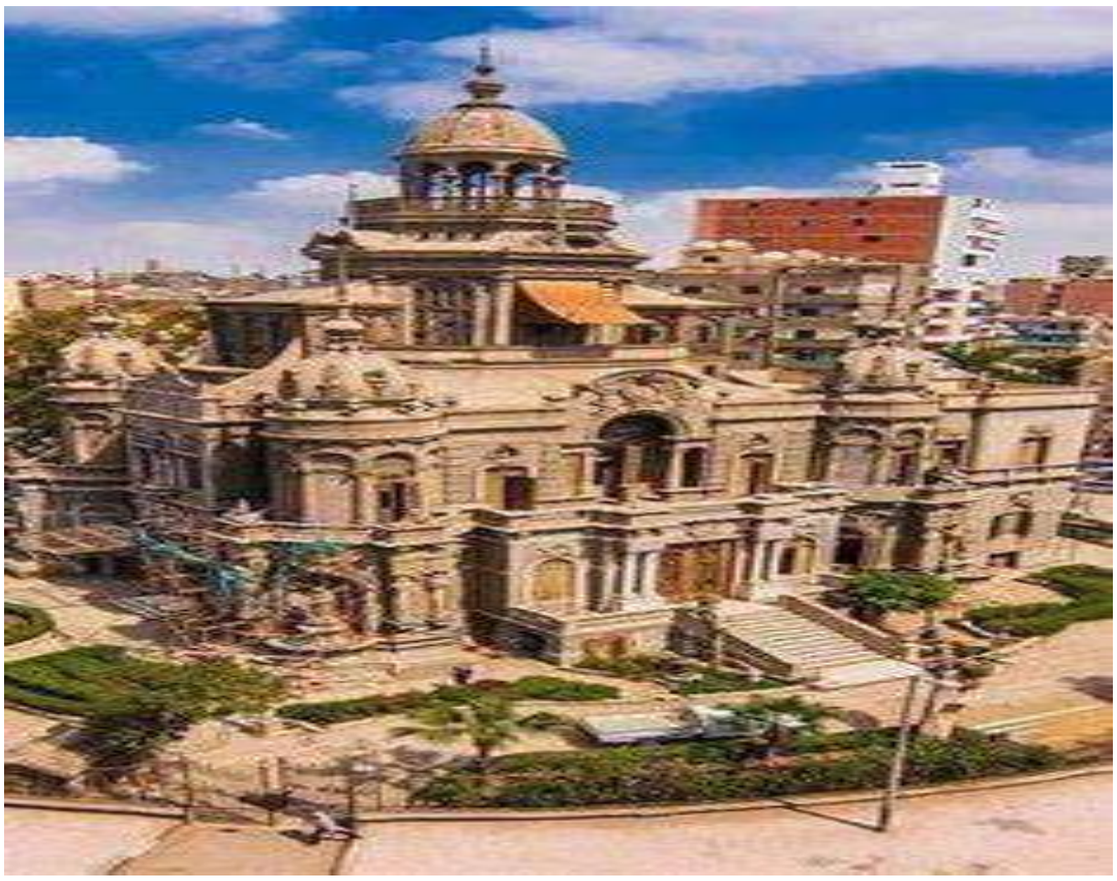

قص البارون امبان – مص الجديدة

وكل عام أنتم بخير ورمضان كريم